



الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الافتراضية السورية

مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي

Comparison of financial performance of Conventional and
Islamic banks using financial analysis tools

(دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد الطالب: سامر محمد حسن

Samer_91176

إشراف الدكتور: أحمد فايز طباع

العام الدراسي 2019

إهداء

إلى من ربباني صغيراً أطال الله بعمرهما

والديّ الأعزاء

إلى رفيقة دربي وملهمتي

زوجتي الغالية ريم

إلى فلذات قلبي وأغلى ما في الوجود

أولادي سارة ومحمد

إلى عائلتي الثانية

زملائي في بنك سورية والمهجر

إلى كل من ساعدني للوصول إلى هذه اللحظة

أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر وتقدير

أولاً أشكر الله عز وجل الذي منحني القوة والصبر وأنار بصيرتي حتى وصلت إلى هذه اللحظة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور أحمد فايز طبّاع الذي ساعدني وكان إلى جانبي في كل لحظة ولم يبخل بتقديم النصح والمشورة منذ اختياره مشرفاً على مشروعي وحتى الانتهاء من هذا العمل.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على وقتهم وملاحظاتهم القيمة خلال مناقشة هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة الجامعة الافتراضية والكادر التدريسي والإداري على جهودهم طوال الفترة التي قضيتها في الدراسة ضمن هذا البرنامج.

وفي النهاية كل الشكر إلى بلدي الحبيب الجريح الذي عانى كثيراً خلال السنوات الأخيرة وأتمنى له أن يعود متألّقاً مزدهراً كما كان سابقاً.

ملخص الدراسة

الطالب: سامر محمد حسن

العنوان: مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي

عام ٢٠١٩

الجامعة الافتراضية السورية

إشراف الدكتور: أحمد فايز طبّاع

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية، وذلك من خلال استخدام أربع مؤشرات مالية رئيسية هي السيولة والربحية والنشاط والسوق، وقد أجريت هذه الدراسة على المصارف التقليدية والإسلامية الخاصة العاملة في سورية، حيث بلغ عدد المصارف التي شملتها الدراسة عشرة مصارف تقليدية وثلاثة مصارف إسلامية وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما تم استخدام المنهج الإحصائي الاستدلالي من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات المعتمدة على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات في مؤشرات الأداء المالي الأربعة لكل من المصارف الخاصة والتقليدية والإسلامية في سورية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن نسب السيولة لدى كلا النوعين من المصارف مرتفعة، كما أن نسب الربحية كانت متفاوتة لدى كل المصارف بين سنوات الدراسة نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار الصرف خلال سنوات الدراسة، كما أظهرت الدراسة تدني نسب النشاط لدى كلا النوعين من المصارف بينما أظهرت مؤشرات السوق نسب جيدة تدل على ثقة المساهمين بأسهم القطاع المصرفي الخاص في سوق الأوراق المالية وتفاؤلهم بقدره المصارف على تحقيق نتائج أفضل في المستقبل.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود مؤشرات معيارية يتم على أساسها تقييم أداء القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي، إضافة إلى ضرورة قيام المصارف التقليدية والإسلامية بإيجاد نوع من التوازن بين السيولة والربحية، واستحداث أساليب استثمارية جديدة تلبّي متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وقيام المصرف المركزي بدوره الفاعل في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، السيولة، الربحية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	صفحة الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	ملخص الدراسة باللغة العربية
هـ	قائمة المحتويات
ح	قائمة الأشكال
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الملاحق
الفصل الأول (فصل تمهيدي)	
٢	مقدمة
٢	أولاً: أهمية البحث
٣	ثانياً: الدراسات السابقة
١٢	ثالثاً: مشكلة البحث
١٣	رابعاً: متغيرات البحث
١٤	خامساً: أهداف البحث
١٤	سادساً: حدود البحث
١٤	سابعاً: فرضيات البحث
١٥	ثامناً: منهجية البحث
١٥	تاسعاً: جمع البيانات وتحليلها
١٥	عاشراً: مجتمع البحث وعينة البحث
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للمصارف	
١٨	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي (مفهومه، أركانه، معاييرَه)
١٨	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي
١٨	ثانياً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي
١٩	ثالثاً: أهداف عملية تقييم الأداء
١٩	رابعاً: معايير تقييم الأداء المالي

٢٠	خامساً: مصادر المعلومات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي
٢٢	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمصارف
٢٢	أولاً: أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف
٢٣	ثانياً: مراحل تقييم الأداء المالي للمصارف
٢٣	ثالثاً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف
٢٦	رابعاً: أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تقييم أداء المصارف
٢٩	المبحث الثالث: المؤشرات المالية المستخدمة في البحث لمقارنة أداء المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية
٢٩	أولاً: مؤشرات السيولة
٣٠	ثانياً: مؤشرات الربحية
٣١	ثالثاً: مؤشرات النشاط
٣٢	رابعاً: مؤشرات السوق
الفصل الثالث: ماهية المصارف التقليدية والإسلامية	
٣٤	المبحث الأول: مفهوم المصارف التقليدية وأهدافها والأسس التي تحكم عملها
٣٤	أولاً: مفهوم المصارف التقليدية
٣٤	ثانياً: أهداف المصارف التقليدية
٣٦	ثالثاً: الأسس التي تحكم عمل المصارف التقليدية
٣٦	المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف التقليدية
٣٦	أولاً: مصادر الأموال في المصارف التقليدية
٣٧	ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف التقليدية
٣٨	المبحث الثالث: مفهوم المصارف الإسلامية وأهدافها والأسس التي تحكم عملها
٣٨	أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية
٣٨	ثانياً: أهداف المصارف الإسلامية
٣٩	ثالثاً: الأسس التي تحكم عمل المصارف الإسلامية
٣٩	المبحث الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
٣٩	أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
٤٠	ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
٤١	المبحث الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية
٤١	أولاً: أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والإسلامية
٤٢	ثانياً: أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية

الفصل الرابع: الدراسة الاحصائية والنتائج والتوصيات	
٤٤	المبحث الأول: لمحة عن المصارف الخاصة موضوع الدراسة
٤٤	تمهيد
٤٤	ثانياً: لمحة عن المصارف الخاصة التقليدية في سورية
٤٥	ثالثاً: لمحة عن المصارف الخاصة الإسلامية في سورية
٤٦	المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي
٤٦	أولاً: مؤشرات السيولة
٤٩	ثانياً: مؤشرات الربحية
٥٤	ثالثاً: مؤشرات النشاط
٥٧	رابعاً: مؤشرات السوق
٦٠	المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي
٦٢	أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
٦٥	أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
٧١	أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
٧٣	أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة
٧٥	المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة
٧٦	أولاً: النتائج
٧٨	ثانياً: التوصيات
٧٨	ثالثاً: الدراسات المقترحة
٧٩	المراجع
٨٤	الملاحق
٩٤	Abstract

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
١٣	العلاقة بين متغيرات البحث	١
٢٢	مصادر المعلومات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي	٢
٢٦	الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف	٣
٤٨	متوسط نسبة السيولة القانونية للمصارف التقليدية والإسلامية خلال الفترة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨	٤
٥٠	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨	٥
٥٢	متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية خلال الفترة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨	٦
٥٣	متوسط عدد أسهم رأس المال للمصارف المشمولة بالدراسة خلال الفترة من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨	٧
٥٦	بنية الموارد لدى المصارف التقليدية المشمولة بالدراسة	٨
٥٧	بنية الموارد لدى المصارف الإسلامية المشمولة بالدراسة	٩
٦٠	متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم للمصارف المشمولة بالدراسة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠١٤)	١٠

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٤٤	لمحة عن المصارف التقليدية الخاصة في سورية	١
٤٥	لمحة عن المصارف الإسلامية الخاصة في سورية	٢
٤٦	مقارنة متوسط نسبة السيولة القانونية بين المصارف التقليدية والإسلامية	٣
٤٨	مقارنة متوسط نسبة السيولة السريعة بين المصارف التقليدية والإسلامية	٤
٤٩	مقارنة متوسط نسبة العائد على الموجودات بين المصارف التقليدية والإسلامية	٥
٥١	مقارنة متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية بين المصارف التقليدية والإسلامية	٦
٥٢	مقارنة متوسط نسبة العائد على السهم بين المصارف التقليدية والإسلامية	٧
٥٤	مقارنة متوسط نسبة العائد على الودائع بين المصارف التقليدية والإسلامية	٨
٥٥	مقارنة متوسط نسبة القروض إلى الودائع بين المصارف التقليدية والإسلامية	٩
٥٦	مقارنة متوسط معدل توظيف الموارد بين المصارف التقليدية والإسلامية	١٠
٥٨	مقارنة متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بين المصارف التقليدية والإسلامية	١١
٥٩	مقارنة متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم بين المصارف التقليدية والإسلامية	١٢
٦١	اختبار كولموغروف- سميرنوف للتوزيع الطبيعي للمتغيرات	١٣
٦٢	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ (الفرضية الأولى الفرعية الأولى)	١٤
٦٣	نتيجة اختبار U mann-whitney الفرضية الأولى الفرعية الأولى	١٥
٦٤	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الأولى الفرعية الثانية	١٦
٦٤	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الأولى الفرعية الثانية	١٧
٦٥	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الأولى	١٨

٦٦	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثانية الفرعية الأولى	١٩
٦٧	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الثانية	٢٠
٦٨	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثانية الفرعية الثانية	٢١
٦٨	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الثالثة	٢٢
٦٩	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثانية الفرعية الثالثة	٢٣
٧٠	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الرابعة	٢٤
٧٠	نتيجة اختبار mann-whitney U الفرضية الثانية الفرعية الرابعة	٢٥
٧١	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثالثة الفرعية الأولى	٢٦
٧٢	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثالثة الفرعية الأولى	٢٧
٧٢	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثالثة الفرعية الثانية	٢٨
٧٣	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثالثة الفرعية الثانية	٢٩
٧٤	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الرابعة الفرعية الأولى	٣٠
٧٤	نتيجة اختبار mann-whitney U الفرضية الرابعة الفرعية الأولى	٣١
٧٥	نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الرابعة الفرعية الثانية	٣٢
٧٦	نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الرابعة الفرعية الثانية	٣٣

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٨٤	نسبة السيولة القانونية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	١
٨٥	نسبة السيولة السريعة للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٢
٨٦	معدل العائد على الموجودات للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٣
٨٧	معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٤
٨٨	معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٥
٨٩	معدل العائد على الودائع للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٦
٩٠	نسبة القروض إلى الودائع للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٧
٩١	معدل توظيف الموارد للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٨
٩٢	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	٩
٩٣	معدل العائد على القيمة السوقية للسهم لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة	١٠

الفصل الأول: (فصل تمهيدي)

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المحورية التي لها أثر كبير في الاقتصاد الوطني، حيث يقوم هذا القطاع بجمع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات ومن ثم توظيفها في مجالات استثمارية متنوعة، إضافة إلى دورها المهم في تسهيل المعاملات التجارية والمالية بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع.

وقد نشأت المصارف وتنوعت أشكالها وتخصصاتها حسب الغرض الذي تخدمه والأنشطة التي تؤديها والأسس والضوابط التي تحكم عملها، فهناك المصارف التقليدية التي أصبحت منتشرة بكثرة في جميع أنحاء العالم وتعددت الخدمات التي تقدمها، كما يوجد هناك المصارف الإسلامية التي جاءت لتلبية حاجة شريحة واسعة من العملاء في مختلف أنحاء العالم، الذين يرغبون بخدمات مصرفية تتناسب وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد نجحت هذه المصارف بإثبات وجودها في السوق المصرفية وباتت تنافس المصارف التقليدية من حيث سعة الانتشار وتنوع الخدمات التي تقدمها.

وتعتبر المصارف الخاصة بنوعيتها التقليدي والإسلامي حديثة النشأة نسبياً في سورية، حيث بدأت المصارف التقليدية العمل في السوق السورية في عام ٢٠٠٤، في حين بدأت المصارف الإسلامية العمل في عام ٢٠٠٧، ولكنها لم تلبث أن أثبتت وجودها، وباتت تنافس مصارف القطاع العام التي كانت مسيطرة بشكل كامل على السوق قبل هذا التاريخ، وقد ساعدها في ذلك المرونة والديناميكية التي تتمتع بها مقارنة بالمصارف العامة، حيث تسابقت المصارف الخاصة فيما بينها على كسب حصة سوقية أكبر مستخدمة في ذلك سياسة الانتشار من خلال افتتاح العديد من الفروع التي غطت معظم المحافظات السورية بالإضافة إلى دراسة احتياجات السوق وتقديم منتجات تلبي هذه الاحتياجات.

ويعتبر تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية بنوعيتها التقليدي والإسلامي ذو أهمية كبيرة نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية من جهة، والطلب الكبير على هذه الموارد من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من أهم تحديات القطاع المصرفي في الوقت الحاضر هو كيفية توجيه هذه الموارد نحو الاستخدام الأمثل الذي يحقق أفضل النتائج، سواء على صعيد القطاع المصرفي أو على صعيد الاقتصاد الوطني.

أولاً: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة كونه يساهم في تسليط الضوء على الأداء المالي للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية، والذي لم يحظى بدراسات كافية تتناول المقارنة بين هذين النوعين رغم مضي حوالي خمسة عشر عاماً على دخول المصارف الخاصة إلى سورية، وخاصة في ظل تنوع النشاطات والأعمال التي تقوم بها المصارف، وتعدد العناصر التي تحويها بياناتها المالية وصعوبة المقارنة بين بيانات المصارف التقليدية والإسلامية نتيجة الاختلاف الكبير في مكونات القوائم المالية لكل منها.

ومن الجدير بالذكر أن أداء المصارف يهيم العديد من الجهات داخل المصرف وخارجه من إدارة وموظفين وحملة أسهم ومستثمرين وموردين وعملاء وجهات رقابية، والتي وإن تباينت مصالحها واهتماماتها إلا أنها تنطلق في اتخاذ قراراتها ورسم خططها المستقبلية بالاستناد إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لهم مؤشرات الأداء المالي التي تختصر أداء المصارف عن فترة معينة بمجموعة من النسب والأرقام ذات الدلالة الواضحة.

لذلك سنقوم من خلال هذا البحث بالمقارنة بين المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية، لتسليط الضوء على نقاط القوة في أداء هذه المصارف، ليتم العمل على تعزيزها وتطويرها، إلى جانب الإشارة إلى مكامن الضعف في هذا الأداء لتلافيها، وذلك من خلال استخدام أهم مؤشرات الأداء التي تستخدم عادة لتقييم أداء القطاع المصرفي، والتي أثبتت صحتها وقدرتها على رسم فكرة سليمة عن الاتجاه الذي تسير فيه هذه المصارف، مما يساعد المهتمين بقراءة القوائم المالية، وكذلك المستثمرين وبقية أصحاب المصلحة على اتخاذ قراراتهم وفقاً لنتائج هذه المؤشرات.

ثانياً: الدراسات السابقة

• الدراسات العربية

١. دراسة (الراوي وعبد الله، ٢٠١٨): بعنوان بعض معايير تقييم الاداء المالي في النظم المصرفية (أجريت الدراسة في العراق ونشرت في مجلة الدنانير):

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في العراق، وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠١٥، وقد اعتمدت الدراسة على عينة تتكون من ثلاثة مصارف إسلامية وثلاثة مصارف تقليدية، وذلك باستخدام عدد من النسب التي يمكن تطبيقها على كلا النوعين وهي نسب السيولة والربحية والتوظيف وكفاية رأس المال، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة أعلى من المصارف التقليدية، كما أن المصارف الإسلامية تتفوق أيضاً في نسب التوظيف (الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع)، وكذلك في نسبة كفاية رأس المال، بينما تفوقت المصارف التقليدية في نسب الربحية حيث كان متوسط نسبتي (صافي الربح/حقوق الملكية) و (صافي الربح/ إجمالي الموجودات) أكبر لدى المصارف التقليدية مقارنة بنظيرتها الإسلامية وأبرز توصيات هذه الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بتوظيف السيولة المتوفرة لديها في الصيغ الاستثمارية المتاحة بشكل يحقق التوازن بين السيولة والربحية.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها أجريت في فترة زمنية كان العراق يمر بنفس الظروف التي تمر بها سورية خلال الفترة التي تناولها هذا البحث، كما أنها تناولت نسب السيولة والربحية والتوظيف التي تم تناولها في البحث، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها درست نسبة كفاية رأس المال التي لم يتم تناولها في هذا البحث.

٢. دراسة (الشيخ علي، ٢٠١٨): بعنوان استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين أجريت في فلسطين ونشرت في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء التي تضمنت (مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات السوق)، وقد أجريت هذه الدراسة على جميع المصارف التجارية والإسلامية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف التجارية والإسلامية فيما يتعلق بمؤشرات السيولة والربحية والسوق، في حين أظهرت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمؤشرات النشاط لصالح المصارف الإسلامية وأبرزت توصيات هذه الدراسة حث المصارف التجارية على استثمار مواردها ومن بينها الودائع بالشكل المناسب فضلاً عن زيادة مقدرتها على تشغيل مواردها بشكل عام.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت نفس المؤشرات الأربعة لمقارنة الأداء المالي للمصارف التي تم استخدامها في هذه البحث، كما أنها أجريت على جميع المصارف المدرجة في البورصة ولفترة زمنية مدتها خمس سنوات بشكل مشابه لما تم الاعتماد عليه في هذا البحث، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في فلسطين، بينما أجري هذا البحث على المصارف في سورية.

٣. دراسة (السخري، ٢٠١٧): بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أجريت في الجزائر وهي رسالة ماجستير غير منشورة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الجزائر، وقد تم ذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تدرج تحت مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط (توظيف الأموال) ومؤشر الملاءة المالية، وقد أجريت الدراسة على أربعة بنوك تقليدية عاملة بالجزائر والبنك الإسلامي بنك البركة الجزائري، وذلك عن الفترة الممتدة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٥، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن بنك البركة يتمتع بسيولة عالية وهو أكثر ربحية من البنوك التقليدية، في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنوك التقليدية أكثر نشاطاً من البنوك الإسلامية، أما مؤشر الملاءة المالية فقد أظهر أن كلا النوعين من البنوك يتمتع بملاءة مالية جيدة وأبرزت توصيات هذه الدراسة ضرورة

اهتمام البنوك الإسلامية بموضوع إدارة وتوظيف الأموال والعناية بهذا الجانب الذي يحتل أولوية على مستواها.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت ثلاثة مؤشرات مشابهة للمؤشرات التي اعتمد عليها البحث، بينما تختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في الجزائر، بينما أجري هذا البحث على المصارف في سورية، كما أنها اعتمدت على مقارنة مصرف إسلامي مع أربعة بنوك تقليدية، بينما اعتمد البحث على دراسة جميع المصارف المكونة لمجتمع البحث.

٤. دراسة (الغصين ونشواتي، ٢٠١٤): بعنوان تقويم الأداء للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج (CAMEL) وهي منشورة في مجلة جامعة تشرين:

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية ومقارنته باستخدام المؤشرات المالية الخمسة لنموذج (CAMEL)، والتي تتضمن مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر جودة الأصول ومؤشر جودة الإدارة ومؤشر إدارة الربحية ومؤشر إدارة السيولة، وذلك بهدف اكتشاف إي نوع من المصارف قد حقق أداء أفضل من الآخر، بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء، وقد أجريت الدراسة على جميع المصارف التقليدية والإسلامية الأردنية والمكونة من ثلاثة عشر مصرفاً تقليدياً ومصرفين إسلاميين وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١٢، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية حققت أداء أفضل من المصارف الإسلامية، حيث تفوقت المصارف التقليدية في مؤشر كفاية رأس المال وإدارة الربحية وإدارة السيولة، بينما تفوقت المصارف الإسلامية في مؤشر جودة الأصول وجودة الإدارة، وأن مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية ينشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تم التوصل إليه في المصارف التقليدية وأبرز توصيات هذه الدراسة بضرورة عمل المصارف الإسلامية على تحسين أدائها بشكل مستمر وسط أداء المصارف التقليدية وخاصة في مجال كفاية رأس المال.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي من حيث أنها استخدمت مؤشرات مختلفة عن المؤشرات التي اعتمد عليها البحث، كما أنها أجريت في الأردن بينما أجري البحث على المصارف في سورية.

٥. دراسة (أخرس، ٢٠١٢): بعنوان تقييم أداء المصارف السورية في إدارة السيولة والربحية أجريت في سورية وهي رسالة ماجستير غير منشورة:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية مع أداء المصارف التقليدية في سورية، وذلك في مجال إدارة السيولة والربحية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف فيما إذا كانت هناك فروق معنوية بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث السيولة والربحية، ومن حيث أثر السيولة في الربحية في هذه

المصارف، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من مصرفين تقليديين ومصرف إسلامي، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٠، وقد خلصت الدراسة إلى أن سيولة المصارف الإسلامية كانت أكبر بالمقارنة مع المصارف التقليدية، بينما تفوقت المصارف التقليدية من ناحية الربحية، كما تبين عدم نجاح المصارف الإسلامية والتقليدية بمقدار كبير في تحقيق هدف التوافق بين السيولة والربحية وأبرز توصيات هذه الدراسة بضرورة قيام الحكومة بإصدار سندات المقارضة للمصارف الإسلامية.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها أجريت في سورية، كما أنها تناولت السيولة والربحية بينما تختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على عينة صغيرة تتضمن ثلاثة مصارف، بينما تناول هذا البحث كافة المصارف التقليدية والإسلامية في سورية.

٦. دراسة (بشناق، ٢٠١١): بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية أجريت في فلسطين وهي رسالة ماجستير غير منشورة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة بين هذه المصارف باستخدام عدة مؤشرات مالية، مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، وقد أجريت الدراسة على عينة تتضمن ٤ مصارف تقليدية ومصرف إسلامي واحد، وذلك عن الفترة من ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١٠، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن السيولة النقدية لدى البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، في حين أن السيولة القانونية كانت أقل لدى البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية، فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية بتخفيض سيولتها عن طريق إيجاد أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها، والعمل على تنويع خدماتها المصرفية والحد من مصاريفها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها، وضرورة تبني فكرة الاندماج بين المصارف الإسلامية لزيادة قدرتها على المنافسة أمام البنوك التقليدية.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت نفس المؤشرات الأربعة لمقارنة الأداء المالي للمصارف التي تم استخدامها في هذا البحث، كما أنها أجريت عن فترة زمنية مدتها خمس سنوات بشكل مشابه لما تم الاعتماد عليه في هذا البحث، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في فلسطين، بينما أجري هذا البحث على المصارف في سورية.

٧. دراسة (المومني والسروجي، ٢٠٠٧) بعنوان مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية أجريت الدراسة في الأردن وهي منشورة في مجلة المنارة

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠١)، ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية وهي نسبة السيولة السريعة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب السوق، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية و أداء المصارف التقليدية باستخدام نسب الربحية والنشاط والسوق باستثناء نسبة توظيف الموارد التي اعتبرت نسبة نشاط، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية التي اعتبرت نسبة سوق، ففي نسبة توظيف الموارد كان أداء المصارف الإسلامية أفضل من أداء المصارف التقليدية، أما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فقد كان أداء المصارف التقليدية أفضل من أداء المصارف الإسلامية، أما نسب السيولة فقد أظهرت النتائج أيضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث كان أداء المصارف التقليدية من ناحية السيولة السريعة أفضل من المصارف الإسلامية وأرز توصيات هذه الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بزيادة نسبة السيولة السريعة لديها من خلال زيادة توظيفاتها في الاستثمارات قصيرة الأجل.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت نفس المؤشرات التي تم استخدامها في هذا البحث. وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في فلسطين، بينما أجري هذا البحث على المصارف في سورية، كما أنها تناولت فترة زمنية أطول بلغت عشر سنوات، بينما اعتمد البحث على سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات.

• الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Hazzi&ALKilani,2013) بعنوان تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية:

The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks.

أجريت الدراسة في ماليزيا وهي منشورة في المجلة الأوروبية للاقتصاد وهدفت إلى إجراء مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا، باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة وإدارة المخاطر، وقد قامت هذه الدراسة باستخدام البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية والتقليدية في

ماليزيا، والمنشورة في الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٧ ولغاية عام ٢٠١١.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية أكثر ربحية من المصارف الإسلامية، في حين أن الأخيرة تتمتع بسيولة أعلى ومخاطر أقل وخاصة فيما يتعلق بنسبة رأس المال المرجح بالمخاطو أبرز توصيات هذه الدراسة ضرورة قيام المصارف الإسلامية باستثمار فائض الأموال لديها في مشاريع تولد المزيد من الأرباح.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري السيولة والربحية الذين تم استخدامهما في هذا البحث، كما أنها اعتمدت على سلسلة زمنية مدتها خمس سنوات بشكل مشابه لما تم الاعتماد عليه في هذا البحث، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في ماليزيا، كما تناولت مؤشر إدارة المخاطر الذي لم يتم استخدامه في هذا البحث.

٢. دراسة (Wasiuzzaman & Gunasegavan, 2013) بعنوان دراسة مقارنة لأداء المصارف الإسلامية والتقليدية:

Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks.

أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا، وهدفت إلى مقارنة الأداء بين هذه المصارف وذلك عن الفترة من ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٩، باستخدام مؤشرات تتعلق بالربحية وكفاية رأس المال والسيولة والكفاءة التشغيلية وجودة الأصول، وقد تضمنت عينة البحث ١٤ مصرفاً منها تسعة مصارف إسلامية، وخمسة مصارف تقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية كانت أفضل من حيث الربحية، أما بالنسبة لجودة الأصول والكفاءة التشغيلية والسيولة وكفاية رأس المال فقد كانت المصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري الربحية والسيولة، كما اعتمدت على فترة زمنية امتدت لخمس سنوات بشكل مشابه لما تم الاعتماد عليه في هذا البحث. وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في ماليزيا.

٣. دراسة (Fayed, 2013) بعنوان دراسة الأداء المقارن للمصارف التقليدية والإسلامية في مصر:

Comparative Performance Study of Conventional and Islamic Banking in Egypt.

أجريت الدراسة في مصر ونشرت في مجلة المالية التطبيقية والمصرفية والغرض من هذه الدراسة هو تحليل ومقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في مصر، ومعرفة أي من القطاعات المصرفية تقدم أداء أفضل، وقد اعتمدت الدراسة على عينة شملت ثلاثة مصارف إسلامية وستة مصارف تقليدية، وقد استخدمت هذه الدراسة سبع نسب لمقارنة الأداء في ثلاث مجالات هي السيولة والربحية ومخاطر الائتمان، كما استخدم نموذج يدعى (Bank-o-meter) لقياس كفاية رأس المال، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٠، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة تفوق المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية في كافة المؤشرات السابقة، وذلك بسبب قلة الخبرة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، إضافة إلى غياب معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمصارف الإسلامية، والنقص الواضح في منتجات المصارف الإسلامية مقارنة بما تقدمه المصارف التقليدية من منتجات في السوق المصرفية المصرية وأبرز توصيات هذه الدراسة ضرورة إنشاء مؤسسات تدريب لتأهيل موظفي الخدمات المصرفية الإسلامية لتخريج كوادر مؤهلة علمياً وعملياً للعمل في البنوك الإسلامية.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري السيولة والربحية لمقارنة الأداء المالي للمصارف وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها تناولت موضوع مخاطر الائتمان الذي لم يتناوله هذا البحث كما أنها أجريت في مصر وتناولت فترة زمنية أقصر مكونة من ثلاث سنوات فقط.

٤. دراسة (Usman & kashif khan,2012) بعنوان تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان:

Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan:

أجريت الدراسة في باكستان ونشرت في المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية والإدارية وقد هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان باستخدام نسب الربحية والسيولة، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف تتضمن ثلاثة مصارف إسلامية هي بنك الميزان المحدود والبنك الإسلامي وبنك البركة، وثلاثة مصارف تقليدية هي بنك فيصل وبنك KASB وبنك خير، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٧ ولغاية عام ٢٠٠٩، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تتمتع بمعدل نمو مرتفع وربحية أعلى مقارنة بالمصارف التقليدية، علاوة على ذلك تتمتع المصارف الإسلامية بنسب سيولة عالية تفوق نسب السيولة لدى المصارف التقليدية.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري السيولة والربحية، واللذين تم استخدامهما في هذا البحث، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في باكستان ولمدة ثلاثة سنوات فقط.

٥. دراسة (Ansari&Rehman,2011) بعنوان الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان:

Financial Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan.

أجريت هذه الدراسة في باكستان وقدمت في المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد التمويل الإسلامي وهدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان، وذلك بهدف مساعدة المودعين ومديري المصارف والمساهمين والمستثمرين والمنظمين، من خلال تقديم صورة حقيقية وواضحة عن الوضع المالي في هذه المصارف وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ثلاثة مصارف إسلامية، وثلاثة مصارف تقليدية باكستانية وذلك عن الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٩، واعتمدت هذه الدراسة في المقارنة على خمسة مؤشرات هي الربحية والسيولة والمخاطر والملاءة المالية والكفاءة التشغيلية وكفاءة الانتشار، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين المصارف الإسلامية والتقليدية من خلال الربحية والملاءة المالية والكفاءة التشغيلية، بينما تفوقت المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في مجال السيولة، كما أكدت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية أقل مخاطرة من المصارف التقليدية كونها لا تعتمد كثيراً على الأموال المقترضة، وأن نسبة أصولها المقيدة في قروض ممنوحة للعملاء أقل من المصارف التقليدية وأبرز توصيات هذه الدراسة ضرورة إجراء تقييم لأداء المصارف الإسلامية من وقت لآخر كونها لا تزال في المرحلة التمهيديّة.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري السيولة والربحية، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في باكستان، وتناولت مؤشراً أخرى لم يتناولها البحث وهي المخاطر والملاءة المالية والكفاءة التشغيلية وكفاءة الانتشار.

٦. دراسة (Ika& Abdullah ,2011) بعنوان دراسة مقارنة للأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في إندونيسيا:

A comparative study of financial performance of Islamic banks and Conventional banks in Indonesia.

أجريت هذه الدراسة في اندونيسيا ونشرت في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والإدارية وقد هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية قبل وبعد إصدار القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالمصارف الإسلامية الإندونيسية، والذي هدف إلى تعزيز البيئة التنظيمية لتحقيق المزيد من النمو في سوق التمويل الإسلامي الإندونيسي، وقد قامت هذه الدراسة بمقارنة البيانات المالية لعينة مختارة من المصارف الإسلامية والتقليدية في إندونيسيا تضمنت ثلاثة مصارف إسلامية وستة مصارف تقليدية، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٧، من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية هي الربحية والسيولة والمخاطر والكفاءة وأبرز توصيات هذه الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بزيادة الوعي باستهلاك منتجات وخدمات مطابقة للشريعة الإسلامية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات جوهرية في الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في جميع النسب ما عدا نسبة السيولة، حيث أظهرت الدراسة وجود اختلاف جوهري في السيولة بين المصارف الإسلامية والتقليدية قبل وبعد سن القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ لصالح المصارف الإسلامية وأبرز توصيات هذه الدراسة .

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري السيولة والربحية واللذين تم استخدامهما في هذا البحث، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها استخدمت مؤشري المخاطر والكفاءة، كما أنها أجريت على المصارف في إندونيسيا، وتناولت سلسلة زمنية أطول بلغت (٨) سنوات.

٧. دراسة (Jaffar&Manarvi,2011) بعنوان مقارنة الأداء للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان:

Performance comparison of Islamic and Conventional banks in Pakistan:

أجريت هذه الدراسة في باكستان ونشرت في المجلة العالمية لبحوث الإدارة والأعمال وقد هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية التي تنشط في السوق المصرفية الباكستانية، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٩، وذلك باستخدام مؤشر CAMEL الذي يتضمن اختبار كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحية والسيولة، وقد اعتمدت الدراسة على عينة تتضمن خمسة مصارف إسلامية وخمسة مصارف تقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء المصارف الإسلامية كان أفضل في مجال كفاية رأس المال والسيولة، بينما تميزت المصارف التقليدية في مجال جودة الإدارة وجودة الأصول والربحية، كما أظهرت الدراسة أن أساليب الخدمات المصرفية متشابهة بين المصارف التقليدية والإسلامية، على الرغم من أن المصارف التقليدية سجلت خسائر أقل في مجال القروض.

تتشابه هذه الدراسة مع البحث من حيث أنها تناولت سلسلة زمنية مشابهة تكونت من خمس سنوات، وتختلف هذه الدراسة عن البحث من حيث أنها أجريت على المصارف في الباكستان، كما تناولت مؤشر CAMEL الذي لم يتم التطرق إليه في هذا البحث.

• ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين لنا ما يلي:

١. أجريت هذه الدراسات في دول مختلفة هي سورية والعراق وفلسطين والأردن ومصر والجزائر وإندونيسيا والباكستان وماليزيا

٢. اعتمدت الدراسات السابقة على تقييم أداء المصارف خلال فترات زمنية متفاوتة تراوحت بين ثلاث إلى عشر سنوات بينما اعتمدت هذه الدراسة على تقييم أداء المصارف خلال فترة زمنية تمتد لخمس سنوات

٣. استخدمت الدراسات السابقة المذكورة عدة مؤشرات لمقارنة الأداء وكانت أكثر المؤشرات استخداماً هي السيولة والربحية والنشاط والسوق وكفاية رأس المال وهذا ما يتوافق مع توجهات هذه الدراسة التي اعتمدت على أربع مؤشرات هي السيولة والربحية والنشاط والسوق.

٤. أغلب الدراسات السابقة خلصت إلى أن المصارف الإسلامية تفوقت في مؤشر السيولة بينما تفوقت المصارف التقليدية في مؤشر الربحية أما بقية المؤشرات فقد كان هناك اختلاف بين الدراسات وتفاوتت النتائج حسب كل بلد.

٥. هناك دراسة واحدة تناولت المقارنة بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في سورية هي دراسة (أخرس، ٢٠١٢) والتي اعتمد فيها الباحث على مؤشرين فقط هما السيولة والربحية واعتمد على عينة مكونة من ثلاث مصارف فقط وعن فترة تمتد لثلاث سنوات بينما تعتمد هذه الدراسة على أربع مؤشرات هي السيولة والربحية والنشاط والسوق كما أنها ستأخذ بعين الاعتبار جميع المصارف المكونة لمجتمع البحث باستثناء مصرف واحد ولفترة تمتد لخمس سنوات مما يعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية ويلغي بشكل كامل إمكانية التحيز عند اختيار العينة أو إمكانية عدم تمثيل العينة بشكل صحيح لمجتمع البحث.

ثالثاً: مشكلة البحث

تسعى جميع المصارف سواء كانت تقليدية أو إسلامية إلى العمل على التحسين المستمر لأدائها والذي يعتبر المدخل الأساسي لتعظيم أرباحها، ومما لا شك فيه أن القطاع المصرفي يعتبر من القطاعات التي تتعرض لمخاطر عديدة داخلية وخارجية تؤثر على أدائها، وتشكل في بعض الأحيان تهديداً لوجودها. ونظراً لأن

المصارف التقليدية تختلف عن المصارف الإسلامية في طبيعة عملها وطريقة تقديم الخدمات، وحتى في طريقة تعاملها مع المخاطر المحيطة بها، فإن ذلك يقودنا إلى صياغة مشكلة البحث للإجابة على التساؤل التالي:

هل يوجد اختلافات في مؤشرات الأداء المالي لكل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية؟

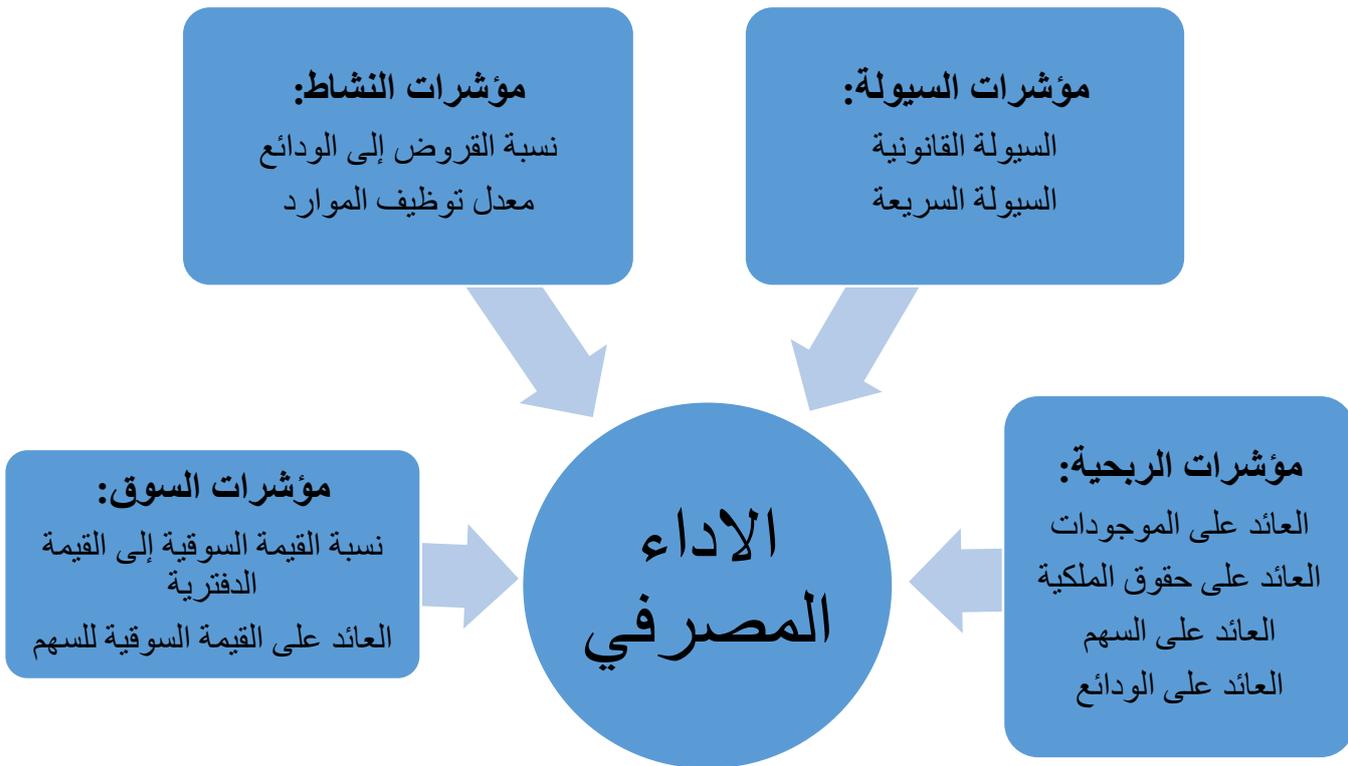
ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يتفرع لدينا التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ هل يوجد اختلافات في مؤشرات السيولة لكل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية؟
- ❖ هل يوجد اختلافات في مؤشرات الربحية لكل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية؟
- ❖ هل يوجد اختلافات في مؤشرات النشاط لكل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية؟
- ❖ هل يوجد اختلافات في مؤشرات السوق لكل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية؟

رابعاً: متغيرات البحث

يمكن توضيح علاقة متغيرات البحث كما يلي:

الشكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات البحث



المصدر: من إعداد الباحث.

خامساً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته، وبيان أهم مؤشرات الأداء المستخدمة لتقييم الأداء في المصارف.
- توضيح مفهوم المصارف التقليدية والإسلامية، ومصادر الأموال واستخداماتها لدى كل منها، وأوجه الشبه والاختلاف بين كلا النوعين من المصارف.
- قياس أداء المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية من خلال مؤشرات الأداء الأساسية (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب السوق).
- التعرف على إمكانية وجود فروقات بين مؤشرات الأداء الأساسية لكل من المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الخاصة الإسلامية في سورية.
- تقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة لتعزيز الأداء لدى كل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية بناء على نتائج الدراسة.

سادساً: حدود البحث

- قام الباحث بتطبيق المؤشرات المالية على جميع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية، ما عدا مصرف تقليدي واحد سوف تم استبعاده من الدراسة، هو بنك سورية والخليج، وذلك بسبب أدائه المتعثر والخسائر الائتمانية الكبيرة التي تعرض لها، والتي أدت إلى تراكم الخسائر المدورة المحققة، والتي زادت عن قيمة رأس المال المكتتب به والمدفوع، مما أثر على حقوق الملكية بشكل جوهري، أما بقية المصارف التقليدية والتي سوف تشملها الدراسة والبالغ عددها (١٠) مصارف وبالنسبة للمصارف الإسلامية فقد تم تطبيق المؤشرات المالية على جميع المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية وعددها (٣) مصارف.
- سوف تقتصر فترة الدراسة على سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات، تبدأ من عام ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٨.

سابعاً: فرضيات البحث

تتكون فرضيات البحث من الفرضيات الرئيسة التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات الأداء حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الإحصائية التالية:

- ١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات السيولة حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)
- ٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات الربحية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)
- ٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات النشاط حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)
- ٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات السوق حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)

ثامناً: منهجية البحث

القسم النظري: تم الاعتماد فيه على مراجعة الدراسات السابقة والكتب والمراجع والأبحاث والدوريات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع البحث.

القسم العملي: تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الإحصائي الوصفي والاستدلالي للمقارنة بين مؤشرات الأداء لكل من المصارف التقليدية والإسلامية المشمولة بالدراسة، كونه الأسلوب الأكثر ملاءمة لاختبار فرضيات البحث.

تاسعاً: جمع البيانات وتحليلها

تم الاعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المنشورة في موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨ كمصدر أساسي للبيانات الأولية التي سيتم تحليلها ودراستها من خلال هذا البحث.

عاشراً: مجتمع البحث وعينة البحث

يتألف مجتمع البحث من المصارف السورية الخاصة التقليدية والإسلامية، وتتكون من أحد عشر مصرفاً تقليدياً هي (بنك سورية والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك عودة، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبيلوس، بنك الأردن سورية، فرنسبنك، بنك الشرق، بنك قطر الوطني، البنك العربي، بنك سورية والخليج)، وثلاثة مصارف إسلامية هي (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام، بنك البركة) مع العلم أن جميع المصارف السابقة مدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.

وبالنسبة لعينة البحث فهي تتضمن جميع عناصر مجتمع البحث، ما عدا مصرف تقليدي واحد هو بنك سورية والخليج، والذي تم استبعاده بسبب تكبده خسائر كبيرة، كما أنه شهد تقلبات شديدة خلال فترة الدراسة، مما يسبب تشتت وعدم استقرار في السلسلة الزمنية، وكونه يشكل قيم شاذة سلبية في التحليل الإحصائي، مما يؤثر بشكل سلبي على نتائج التحليل الخاصة بالمصارف التقليدية، ويساهم في تخفيض مستوى الأداء الإجمالي لهذه المصارف. وقد تم اعتماد كل مصرف كمشاهدة وتم حساب المتوسط العام لخمس سنوات من عام ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٨ لكل مصرف ولكل مؤشر على حدا، كما تم دراسة السلسلة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠١٤

و٢٠١٨، وتم احتساب المتوسط العام للمصارف الخاصة التقليدية، وكذلك المتوسط العام للمصارف الخاصة الإسلامية وذلك لإجراء المقارنة بين أدائهما.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للمصارف

تمهيد : يعتبر تقييم الأداء المالي من المواضيع الهامة وخاصة في مجال العمل المصرفي الذي يحتاج دائماً إلى معرفة الوضع الراهن للمصارف حيث يساعدها ذلك على الاستمرار في العمل ويجنبها الكثير من المخاطر التي ممكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية قد تؤثر على القطاع المصرفي بأكمله كما يمكن أن يمتد أثرها ليشمل الاقتصاد الوطني ككل وسنتناول في هذا الفصل مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه ومعاييرته بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف والمؤشرات المالية التي تستخدم في مجال تقييم الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي (مفهومه، أركانه، معاييرته)

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي يعتبر من المصطلحات شائعة الاستخدام، وخاصة في عصرنا الحالي، وقد تعددت آراء الباحثين التي تناولت هذا المفهوم، فقد عرفه (حمود، ٢٠٠٩ ص.٢٧) بأنه "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة، مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية. كما عرفه (سويلم، ١٩٩٨، ص.٤٧٧) بأنه " تلك العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل".

أما (عبد الغني، ٢٠٠٦، ص ٤١) فقد عرفه بأنه " قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة". كما عرفه (أحمد والكسار، ٢٠٠٩، ص.٧) بأنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي مدى تحديد متانة المركز المالي للمشروع". وعرفه (بن بوزيد، ٢٠١٧، ص.١٥) بأنه "عملية القياس الكمي لمتغير معين، ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو نسبة مئوية".

ثانياً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي على عدة أركان أساسية من أهمها (سويلم، ١٩٩٨، ص ٤٧٧-٤٧٩):

١. وجود معايير محددة: حيث يستلزم عملية تقييم الأداء المالي وجود معايير محددة تستخدم كأساس لتتم المقارنة مع نتائج الأداء الفعلي من أجل تقييم هذه النتائج، حيث أن هذه المعايير هي التي تحدد فيما إذا كانت النتائج مرتفعة أم منخفضة أم ضمن المعدل المطلوب.

٢. **قياس الأداء الفعلي:** حيث يتم عادة قياس الأداء الفعلي بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم المالية، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية والمؤشرات المالية.
٣. **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:** حيث يفيد ذلك في تحديد الانحرافات عن الأداء المتوقع أو المخطط، ويساعد الإدارة على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وتحديد الأخطاء والمشاكل التي يمكن الوقوع بها من أجل محاولة تفاديها.
٤. **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** إن عملية اتخاذ القرارات لتصحيح الانحرافات تتوقف على المعلومات والبيانات المتوفرة عن المعايير المحددة مسبقاً، ومؤشرات الأداء الفعلي وعملية مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، علماً أن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب يعتمد على صحة تحليل الانحرافات وبيان أسبابها الحقيقية.

ثالثاً: أهداف عملية تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء عدة أهداف من أهمها ما يلي (الكرخي، ٢٠١٠، ص.٣٢):

- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لبيان أسبابها بهدف إيجاد الحلول الملائمة لتصحيحها وتلافي عدم حدوثها في المستقبل.
- تحديد مسؤولية كل مديرية أو قسم في المؤسسة عن أماكن الخلل والضعف في مجال عمل كل منها، وذلك عن طريق قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام الإنتاجية، وتقييم هذه الإنتاجية سواء كانت سلبية أو إيجابية، الأمر الذي من شأنه خلق نوع من المنافسة بين الأقسام تقود في النهاية إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية على صعيد المؤسسة ككل.
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لديها بطريقة عقلانية تؤدي إلى تحقيق عائد جيد بأقل تكلفة ممكنة.
- مقارنة مستوى إنجاز المؤسسة الفعلي بما هو مدرج في الخطة المقررة من قبل المعنيين فيها.
- المساعدة في تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، من خلال الاعتماد على مخرجات قياس الأداء لجميع الوحدات الاقتصادية العاملة مجمعة حسب القطاعات التي تعمل ضمنها.
- تعديل الخطط المستقبلية والمؤشرات التي تعتمد عليها في ضوء نتائج قياس الأداء الفعلي بالشكل الذي يوازن بين الواقع والطموح، حيث تشكل نتائج قياس الأداء قاعدة معلومات ذات أهمية بالغة في هذا المجال.

رابعاً: معايير تقييم الأداء المالي

- يوجد لتقييم الأداء المالي معايير متعددة من أهمها ما يلي: (الشماع وعبد الله، ١٩٩٠، ص.ص. ١٥-١٧)
١. **المعايير المطلقة:** وهي عبارة عن النسب أو المعدلات التي أصبحت شائعة الاستعمال ومتعارف عليها في جميع المجالات، وذلك على الرغم من اختلاف نوع المنشأة وعمرها ووقت التحليل وأهداف المحلل، ولكن ينظر إلى هذا المعيار على أنه مؤشر مالي ذو دلالة ضعيفة، وذلك لكونه يقوم على إيجاد عوامل مشتركة بين مؤسسات متعددة تنشط ضمن قطاعات تختلف في مجال عملها، ومن أشهر الأمثلة على المعايير المطلقة هي نسبة التداول المتعارف عليها ١:٢ ونسبة السيولة السريعة ١:١.
 ٢. **معيار الصناعة:** وهو عبارة عن متوسط نسبة يتم أخذها لمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنشط ضمن قطاع واحد أو صناعة واحدة، وذلك عن فترة زمنية محددة، ويعتبر هذا المعيار أو المعدل مفيداً وخاصة عند القيام بمقارنة النسبة الخاصة للمنشأة معينة، مع معدل الصناعة أو القطاع التي تعمل ضمنه هذه المنشأة، وذلك بهدف معرفة المركز النسبي لها ضمن الصناعة أو القطاع المذكور.
 ٣. **المعيار التاريخي:** حيث يتم الاعتماد على اتجاهات الأداء المالي للمنشأة في الماضي، واعتمادها كمعيار مهم لقياس أدائها في الوقت الحاضر، وتوقع أداءها المستقبلي بشكل منطقي وواقعي ويعتبر المعيار التاريخي ملائماً إذا كانت العوامل المؤثرة التي تحيط بالمنشأة تتصف بالاستقرار والثبات، ويتم الحصول على المعدلات التاريخية للمنشأة من خلال إيجاد المتوسط لنفس النسبة في سنوات سابقة محددة، ثم بعد ذلك يتم استخدام المعدل الذي تم الحصول عليه في تقييم النسبة عن الفترة الحالية.
 ٤. **المعيار المخطط:** ويستخدم هذا المعيار من قبل إدارة المنشأة، وهو يقوم على أساس المقارنة بين ما تم تحقيقه فعلاً من قبل المنشأة، بما كان متوقعاً منها تحقيقه حسب التقديرات المسبقة وذلك خلال فترة محددة من الزمن.
 ٥. **المعيار الوضعي:** وهو عبارة عن نسبة أو رقم يتم وضعه من قبل هيئة مختصة ملزمة للمعنيين بتطبيق هذه النسب، وكمثال على ذلك النسب التي يحددها المصرف المركزي للسيولة الواجب الاحتفاظ بها، أو نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع، والتي تلزم المعنيين في المصارف العاملة بالتقيد بها.

خامساً: مصادر المعلومات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي

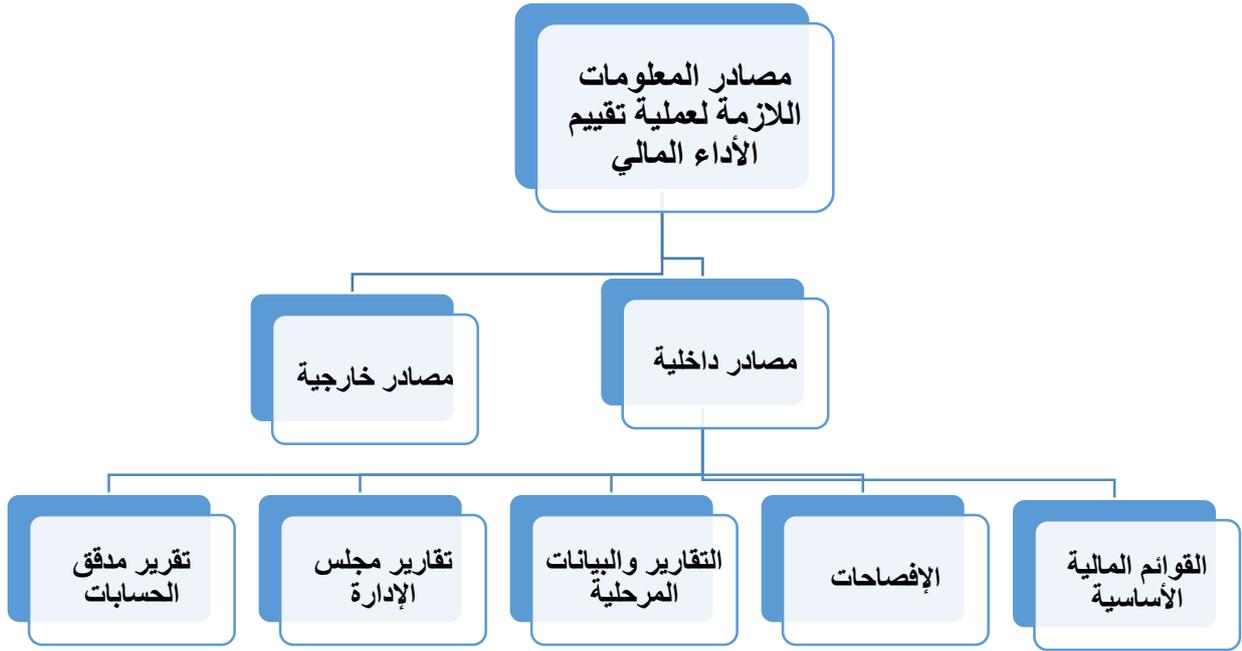
تقسم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي بشكل عام إلى نوعين رئيسيين هما:

١. **مصادر داخلية من الشركة نفسها:** وتشمل هذه المصادر العديد من التقارير والقوائم التي نستطيع الحصول عليها من داخل الشركة التي نقوم بتقييم أدائها وهي (حماد، ٢٠٠٠، ص.٥٨):
 - **القوائم المالية الأساسية:** وتشمل قائمة المركز المالي أو الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية أو مصادر الأموال واستخداماتها، بالإضافة إلى قائمة حقوق الملكية.

- **الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية:** حيث تعتبر الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية مصدراً مهماً من مصادر المعلومات المفيدة في عملية تقييم الأداء المالي، حيث توفر بعض المعلومات الإضافية التي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأساسية.
- **التقارير والبيانات المرحلية:** وهي تقارير وبيانات يتم إعدادها بشكل شهري أو ربعي أو نصف سنوي، وتهدف إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية وخصوصاً أصحاب القرار في المنشأة بالمزيد من المعلومات، مما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم في ظروف أفضل.
- **تقارير مجلس الإدارة:** وهي تقارير تحتوي على معلومات إحصائية وبيانات مالية عادة ما تكون بقيم إجمالية، إضافة إلى بعض الخطط المستقبلية والتي تقدم إلى مجلس الإدارة بشكل دوري لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة.
- **تقرير مدقق الحسابات:** وهو مصدر مهم من مصادر المعلومات وخاصة بما يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي قام مدقق الحسابات بمراجعتها والإطلاع عليها.

٢. **مصادر خارجية:** وتشمل بشكل عام البيانات والمعلومات التي تصدر عن هيئات البورصة وأسواق المال، وكذلك البيانات والمعلومات التي تنشر في الصحف والمجلات المتخصصة، حيث يعتبر من المفيد عند القيام بتقييم أداء شركة معينة، مقارنتها بالشركات والمنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال، لذلك من الضروري الحصول على معلومات عن الصناعة التي تعمل فيها الشركة، إضافة إلى تجميع بيانات عن الاقتصاد الوطني بصورة عامة (بن بوزيد، ٢٠١٧، ص. ٩٠).

الشكل رقم (٢) مصادر المعلومات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي



المصدر من إعداد الباحث

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمصارف

أولاً: أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة حيث يمكن أن يتم استخدام المعلومات التي يوفرها هذا التقييم والمأخوذة من واقع القوائم المالية في وضع الخطط المالية المستقبلية للمصرف، كما يمكن أن يتم استخدام مخرجات هذا التقييم في المجالات التالية (الشيخ، ٢٠٠٨، ص.٣):

١. تحديد مدى قدرة إدارة المصرف وكفاءتها في تجميع الأموال وإعادة تشغيلها للحصول على ربح.
٢. التأكد من مدى فعالية النشاطات الذي يقوم بها المصرف.
٣. المساعدة في انجاز عمليات التخطيط المالي للمصرف.
٤. مؤشر يوضح حقيقة الوضع المالي للمصرف.

٥. الحصول على مؤشرات توضح مدى فعالية السياسات التي يتبناها المصرف وقدرتها على التوسع والاستمرار.

٦. مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المصرف في الوصول إلى الأهداف الموضوعية في الخطة.

٧. إيجاد المناخ المناسب لاتخاذ القرارات السليمة في المصرف والابتعاد عن اتخاذ القرارات في ظروف التخمين أو عدم التأكد.

ثانياً: مراحل تقييم الأداء المالي للمصارف

تتم عملية تقييم الأداء المالي للمصارف وفق مراحل متتالية كما يلي: (الكرخي، ٢٠١٠، ص ٣٩)

١. **مرحلة جمع البيانات والمعلومات:** إن عملية قياس الأداء المالي للمصارف تتطلب توفير المعلومات والبيانات والتقارير عن السنة موضوع الدراسة، والسنوات السابقة أو سنة الأساس، وأغلب هذه البيانات والمعلومات يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأساسية للمصرف (المركز المالي، بيان الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).

٢. **مرحلة تحليل البيانات والمعلومات:** وذلك بهدف التأكد من مدى دقة وصلاحيّة هذه البيانات والمعلومات حيث يفترض وجود حد مقبول من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وذلك من أجل استخدامها في النسب والمؤشرات المالية اللازمة لعملية تقييم الأداء.

٣. **إجراء عملية تقييم الأداء:** حيث يتم في هذه المرحلة قياس الأداء باستخدام المؤشرات والنسب المالية الملائمة للنشاط الذي يقوم به المصرف، ويجب أن تشمل عملية تقييم الأداء جميع جوانب النشاط المصرفي وذلك بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها.

٤. **تحليل نتائج عملية تقييم الأداء:** في هذه المرحلة يتم تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة لتحديد الانحرافات التي حصلت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات ومنع تكرار حدوثها.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف

يوجد العديد من الجهات التي تستفيد من تقييم الأداء المالي للمصارف، وتختلف هذه الجهات حسب الأهداف التي تسعى نحو تحقيقها، حيث تحاول كل جهة الحصول على إجابات مناسبة لمجموعة التساؤلات التي تؤثر على مصالحها بشكل أو بآخر، وبناء عليه فإن أهم هذه الجهات التي تهتم بتقييم الأداء المالي هي: (الناصر، ٢٠١٢، ص ٥) و(لايقة، ٢٠٠٧، ص ٥٠)

١. **إدارة المصرف:** والتي تعتبر أحد أهم الجهات التي تهتم باستخدام تقييم الأداء المالي الذي تعتمد عليه بشكل أساسي في عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، ويتم عادة تحليل البيانات المالية من قبل الإدارة بشكل

مستمر، حيث تمتلك الإدارة العديد من الطرق والوسائل لمراقبة وضع المصرف وذلك بهدف ترشيد القرارات، ومعرفة السبل الأفضل لتوظيف الموارد المتاحة لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، وتستفيد إدارة المصرف من تقييم الأداء المالي عادة في المجالات التالية:

- مدى نجاح المصرف في تحقيق السيولة.
- مدى نجاح المصرف في تحقيق الربحية.
- معرفة وضع المصرف بالمقارنة مع المصارف الأخرى.
- تقييم إنجازات المصرف في مجال تسويق الخدمات ورضا العملاء.
- التنبؤ بالمستقبل وإعداد الخطط اللازمة لمواجهة التحديات المتوقعة.
- المساعدة في الرقابة المالية على كافة أنشطة المصرف.

٢. **المصرف المركزي:** إن المصرف المركزي يحتاج لمؤشرات دورية عن أداء المصارف كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة المصارف من ناحية السيولة والاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي نقدي، بالإضافة لكيفية توجيه الائتمان، ومدى سلامة المركز المالي للمصرف بشكل عام، وبناء على تقييم الأداء المالي للمصرف تقوم أجهزة المصرف المركزي كل حسب اختصاصها بتوجيه المصرف المعني إلى ضرورة تعديل أدائه في المجالات التي يلزم فيها تعديل الأداء بالشكل الذي يحفظ ويحمي حقوق المودعين والمالكين وجميع الأطراف التي لها تعاملات مع المصرف، وكذلك يهتم المصرف المركزي بتوحيد البيانات المالية والائتمانية التي ترد من مختلف المصارف وإعادة هيكلتها بالشكل الذي يخدم أهداف السياسة النقدية والمصرفية في الاقتصاد الوطني.

٣. **المساهمون:** يعتبر المساهمون من أكثر الأطراف المرتبطة المعرضة للخطر كما أنها أكثر الأطراف التي تحقق أرباح عند نجاح المصرف ويحتاج المساهمون إلى البيانات الخاصة بتقييم الأداء بشكل دائم من أجل تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة، والاختيار بين البدائل الاستثمارية الممكنة، وذلك بهدف اختيار الفرصة الاستثمارية الأفضل لتوظيف مواردهم، ويبحث المساهمون عادة عن إجابة على التساؤلات التالية:

- ما مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق أهدافه في الربح وتحقيق مركز تنافسي متميز في السوق؟
- ما هو العائد المتوقع على الأموال المستثمرة في المصرف؟
- ما هي التوقعات بالنسبة لمستقبل المصرف، وما هي معدلات النمو المتوقع تحقيقها، وهل هي أفضل من معدلات النمو المتوقعة في المنشآت الأخرى؟
- ما مدى كفاءة إدارة المصرف في رسم السياسات التمويلية للمصرف، واستغلال الموارد المتاحة لديها بالشكل الأمثل؟

٤. **الدائنون:** الذين يهتمون بالقدرة المالية للمنشأة، وسيولتها ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم في مواعيدها دون تأخير، وتطمح هذه الفئة أن تحتوي القوائم المالية معلومات متنوعة يمكن الاستفادة منها في

اتخاذ القرارات المتعلقة بطبيعة وكيفية التعامل مع المصرف، ومدى الائتمان الذي يمكن منحه له في الأجل القصير والطويل، ولذلك فإن الدائنين يستفيدون من تقييم الأداء المالي للمصرف بهدف:

- تحليل درجة المخاطرة التي يعمل المصرف من خلالها.
- تحليل قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتسديد الديون في مواعيدها.
- تحليل سيولة المصرف ونسبة التدفقات النقدية لديه.
- تحليل سلامة المركز المالي والائتماني للمصرف.
- تحليل سياسة المصرف تجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها.

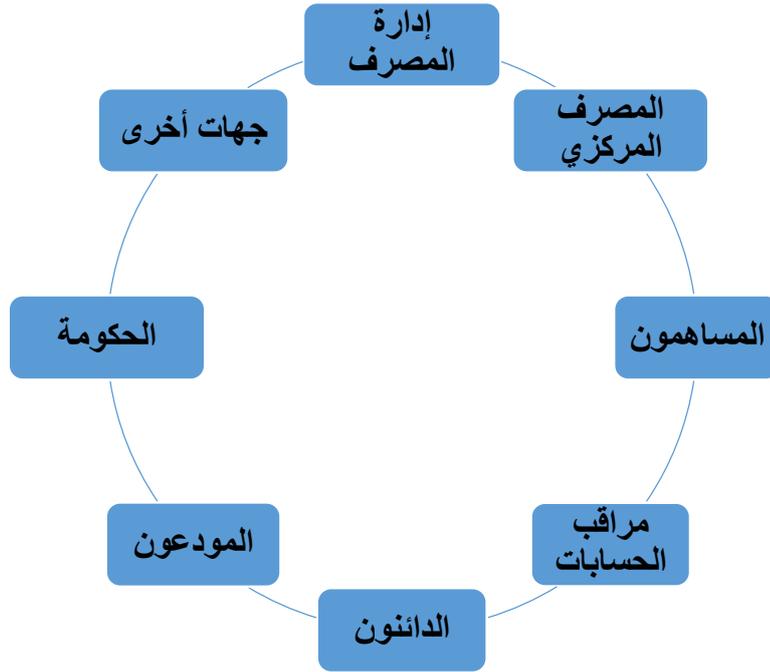
٥. **مراقب الحسابات:** ويهتم بتقييم الأداء المالي للمصرف بصفته وسيلة مهمة للاطمئنان على نتائج أعماله، حيث أن مراقب الحسابات يتجه إلى ما يسمى بالمراجعة الانتقادية بعد أن ينتهي من كافة أعماله المتعلقة بالمراجعة والتدقيق، حيث أن تقييم الأداء المالي للمصرف يساعد مراقب الحسابات على الحصول على الاطمئنان الكافي قبل إبداء رأيه بالقوائم المالية، خاصة وأنه مسؤول أمام غيره من الأطراف التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة.

٦. **المودعون:** يحصل المودعون عادة على عوائد على ودائعهم وفق شروط الاتفاق المحدد مسبقاً، ولكن في حال واجه المصرف خسائر أو ظروف سيئة، فإن أصل المبلغ المودع مع فوائده يصبحان عرضة للخطر، وبالتالي فإن تقييم الأداء المالي يمكن المودعين من التعرف على المركز المالي للمصرف وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداع أموالهم فيه.

٧. **الحكومة:** والتي تهتم بتقييم الأداء المالي بغرض الاستفادة من مؤشرات في رسم السياسات العامة، واتخاذ القرارات التي تؤثر على القطاع التي تنشأ فيه المنشأة، إضافة إلى أهمية استخدام هذه المؤشرات في التقييم الدقيق لحجم الضرائب الذي سوف تفرضه السلطات الضريبية، وهناك جهات حكومية أخرى متعددة تستفيد من تقييم الأداء المالي نذكر منها على سبيل المثال هيئة الأوراق والأسواق المالية وهيئات مكافحة البطالة ووزارة الاقتصاد ومكاتب التخطيط والاستثمار.... الخ.

٨. **جهات أخرى:** يوجد عدة جهات أخرى تهتم بتقييم الأداء المالي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المنافسين ومؤسسات التأمين ووسائل الإعلام والوسطاء الماليين، حيث يكون لكل منهم مجال اهتمام مختلف فيما يتعلق بمؤشرات تقييم الأداء المالي.

الشكل رقم (٣) الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف



المصدر من إعداد الباحث

رابعاً: أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تقييم أداء المصارف

لتقييم الأداء المالي تستخدم عادة العديد من أدوات التحليل المالي نذكر من أهمها:

١. **التحليل العمودي أو الرأسي:** وهو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في القائمة وذلك عن كل فترة، حيث جرت العادة أن يكون الرقم الإجمالي في قائمة المركز المالي هو مجموع الموجودات، وفي قائمة الدخل هو رقم إجمالي الإيرادات، وتظهر مزايا استخدام التحليل العمودي أو الرأسي في تحديد الأهمية النسبية للعناصر المكونة للقائمة المالية، كما أن القيام بتحديد نسبة الإيراد المتحقق من كل مصدر من مصادر الدخل إلى إجمالي الإيرادات المتحققة يساعد على معرفة مقدار مساهمة كل مصدر من هذه المصادر في تحقيق الإيراد الكلي للمصرف، كما يمكننا من تمييز الأنشطة الأكثر ربحية بغرض التركيز عليها على حساب الأنشطة ذات الربحية القليلة (أوبان، ١٩٩٨، ص. ١٠٩).
وبما أن هذا النوع من التحليل يهتم بدراسة العلاقات الكلية بين عناصر القوائم المالية المختلفة من خلال مقارنة تلك العناصر ببعضها البعض بتاريخ محدد، ولذلك فإنه يتصف بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، ويعاب عليه ضعف الدلالة، لذلك من الأفضل أن يطبق إلى جانب التحليل الأفقي، ولكنه رغم ذلك يساعد على تقييم الأداء المالي للمصرف واكتشاف نقاط القوة والضعف (محمد وآخرون، ٢٠٠٨، ص. ٢٠).
ومن الجدير بالذكر انتشار شكل مطور من التحليل العمودي للقوائم المالية يدعى تحليل المكونات (مقاييس المعلومات)، والذي يمتاز عن الشكل التقليدي للقوائم المالية بالديناميكية، مما يجعله من الأدوات المهمة في

التنبؤ بحالات الفشل والإفلاس في المصارف، وعلى الرغم من أن هذا النوع يمكن تطبيقه على كافة القوائم المالية، إلا أنه أكثر استخداماً في قائمة المركز المالي، حيث أثبتت أغلب الدراسات التي أجريت عليه عن فعاليته الواضحة في تقديم مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المصرف على تسديد التزاماته سواء في الأجل القصير أو الطويل، حيث يتم التعبير عن هذه المؤشرات على شكل مقاييس للمعلومات، يتم من خلالها تقييم اتجاهات تطور عناصر المركز المالي، وذلك من ناحيتين هما أهميتها النسبية من جهة، وثباتها على مدار الفترة الزمنية من جهة أخرى، ويمكن عادة لمقاييس معلومات المركز المالي أن تشمل على:

(مطر، ٢٠٠٣، ص.ص. ٧٨-٨٠)

- مقياس لمعلومات كل عنصر من عناصر المركز المالي على مستوى الباب الذي ينتمي إليه.
- مقياس لمعلومات كل عنصر من عناصر المركز المالي على مستواه.
- مقياس لمعلومات كل باب على مستوى قائمة المركز المالي.
- مقياس لمعلومات قائمة المركز المالي جميعها كوحدة واحدة.

وتختلف طريقة استخدام هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي حسب الغرض الذي يهدف إليه مستخدم البيانات المالية، فإذا كان هدفه تقييم السيولة في الأجل القصير على سبيل المثال يكون التحليل في هذه الحالة جزئياً فقط يشمل العناصر ذات العلاقة وهي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة أما إذا كان الغرض من تحليل القوائم المالية هو تقييم الملاءة المالية فعندئذ يتم اتباع أسلوب التحليل الشامل لجميع عناصر المركز المالي.

٢. **التحليل الأفقي:** ويعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل عنصر من عناصر المركز المالي موضوع التحليل، وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص بالمقارنة مع فترة الأساس، وعلى عكس النوع السابق يتصف هذا النوع بالديناميكية والمرونة لأنه يظهر التطورات التي تمت مقارنة بالفترة السابقة، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة (الشماع وعبد الله، ١٩٩٠، ص.ص. ١٩-٢٠).

ومن المهم في هذا النوع من التحليل اختيار سنة الأساس، لأن ذلك يؤثر على حساب الاتجاهات في المستقبل، وبالتالي يجب أن يخضع اختيار سنة الأساس لمعايير دقيقة مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

(الحسني، ١٩٩٨، ص.ص. ٢٠١-٢٠٢)

- يجب ألا يخضع اختيار سنة الأساس للرأي الشخصي، حيث أن عدم وجود معايير موضوعية للاختيار يقود إلى سوء الاستخدام من قبل الشخص المعد له لتحقيق غايات شخصية، كأن يفيد أو يضر بعض المدراء أو الموظفين وخاصة إذا كان تقييمهم الشخصي مرتبط بنتائج تقييم الأداء المالي للمصرف.
- يجب أن تكون الظروف في سنة الأساس طبيعية ولا يوجد فيها مؤشرات شاذة، يمكن أن تؤثر على أنشطتها بشكل أو بآخر.

• بما أن الظروف الحالية تتصف بالتطور السريع في أغلب النواحي، وخاصة في الجانب التكنولوجي، لذلك يجب ألا تكون سنة الأساس متقدمة من هذه الناحية، وإلا فإن المقارنات سوف تكون غير دقيقة في أغلب الأحيان، لذا جرت العادة ألا يكون الفرق بين سنة الأساس والسنة الحالية أكثر من خمس سنوات.

• يجب قطع سلسلة الاتجاهات والبدء بسلسلة جديدة في حال حدوث تغييرات جوهرية في بنية الشركة أو نشاطها الأساسي.

٣. **التحليل المالي بأسلوب النسب المالية:** يعتمد هذا النوع من التحليل على إيجاد علاقات كمية بين العناصر المكونة للقوائم المالية، وذلك بتاريخ معين، والاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات ويتميز التحليل بأسلوب النسب المالية بعدة مزايا من أهمها:

- السهولة في الاحتساب.
- إمكانية إجراء المقارنة مع فترات سابقة أو مع منشآت أخرى تعمل في نفس المجال.
- يفيد في تقديم مؤشرات هامة وقيمة لا توفرها القوائم المالية بشكلها التقليدي (القصاص، ٢٠١٠، ص.١٥٤).

كما أن استخدام التحليل بأسلوب النسب المالية لتحليل القوائم المالية للمصرف يعطي المحلل معلومات قيمة ومفيدة عن السيولة، ملاءة رأس المال، الربحية، كفاءة المصرف في استخدام موارده المالية، إلى جانب العديد من المعلومات الأخرى، كما يتم عادة اتباع أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية لقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف، والتعرف على هذه المخاطر ودرجة تأثيرها على مستقبل المصرف ونشاطاته المختلفة (بن بوزيد، ٢٠١٧، ص.١٠٥).

ويجب أن تتوافر في النسب المالية مجموعة من الشروط من أهمها: (كراجة وآخرون، ٢٠٠٦، ص.١٦٧)

- يجب أن تكون النسب وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية، مثل نسبة الربح إلى الموجودات أو نسبة الربح إلى حقوق الملكية.
- يجب أن تساعد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى، مثل علاقة نسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة مع تكلفة التمويل، حيث أن الأموال تقترب بغرض استثمارها والحصول على عائد، فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل فهذا يعني أن العملية مجدية.
- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها، مثل نسبة الإيرادات من الفوائد الدائنة إلى صافي الموجودات المنتجة للفوائد.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن النسب المالية هي محاولة لإيجاد علاقة بين رقمين تم استخراجهما من قائمة المركز المالي، أو من قائمة الدخل أو من كليهما معاً، وبالتالي فهي مهمة في إعطاء فهم أعمق عن حقيقة الوضع المالي للمصرف مقارنة بباقي أنواع التحليل، وتتميز النسب المالية بعدد من الخصائص نذكر من أهمها: (بن بوزيد، ٢٠١٧، ص. ١٠٧)

- **التجانس:** إي أن الأرقام المستخدمة في النسب المالية يجب أن تكون معرفة بوضوح وقابلة للمقارنة.
- **الدلالة:** أي يجب أن تكون هذه النسب معبرة عن الهدف أو الأهداف التي نريد الوصول إليها من التحليل المالي.
- **الانتقاء:** يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر بشكل دقيق عن الجانب المراد تحليله، وذلك حتى تكون عملية التحليل المالي ذات جدوى.
- **الذاتية:** حيث أنه يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب وبالتالي فإن عملية اختيار النسب المالية تعود إلى المحلل نفسه.

لكن وعلى الرغم من أهمية النسب المالية إلا أنها تواجه بعض الانتقادات من أهمها: (جلدة، ٢٠٠٩، ص. ١٦٧)

- النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي، وهي تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولكنها لا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل أو الانحرافات التي تظهر.
- تقوم الكثير من المصارف في بعض الأحيان بدمج بعض عناصر المركز المالي أو بيان الدخل مع بعضها، الأمر الذي يؤثر سلباً على صحة النتائج التي يحصل عليها المحلل المالي من خلال استخدام النسب المالية.
- اختلاف طرق التسجيل والقيود المحاسبية المتعلقة بتقييم الموجودات والاهتلاكات والإطفاءات وتكوين الاحتياطات والمخصصات.
- النسب المالية تظهر علاقات كمية بين بعض العناصر في تاريخ معين، ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها.
- في حال وجود تضخم فإن ذلك يؤثر على دقة النسب المالية عند المقارنة بين السنوات، وبالتالي تفقد النسب المالية قيمتها نتيجة تأثرها بهذا التضخم.

المبحث الثالث: المؤشرات المالية المستخدمة في البحث لمقارنة أداء المصارف التقليدية مع

المصارف الإسلامية

أولاً: مؤشرات السيولة

تعتبر السيولة عن قدرة المصرف على تلبية التزاماته والإيفاء بها بشكل سريع، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقدية سائلة بشكل فوري، ودون خسارة ومن أهم مؤشرات السيولة:

أ. **نسبة السيولة القانونية:** وهي نسبة السيولة الرسمية التي حددها مصرف سورية المركزي وذلك بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨ م. ن/ب ٤ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩، والذي عرف السيولة على أنها "مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل موجودات بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية". وقد جاء في القرار المذكور وذلك في المادة الثانية منه: " على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن ٣٠% تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية".

وسيم اعتماد على نسبة السيولة المذكورة في البيانات المالية المنشورة للمصارف، حيث يلزم المصرف المركزي كل مصرف من المصارف العاملة سواء كان تقليدياً أو إسلامياً بالإفصاح عن متوسط نسبة السيولة خلال العام الذي تنشر عنه البيانات المالية، وذلك في بند مخاطر السيولة، مع العلم أنه لا يوجد إمكانية لاحتسابها من واقع القوائم المالية المنشورة فقط، كونها تحتاج بيانات متعلقة بعناصر خارج الميزانية لا تتوفر في البيانات المنشورة.

ب. **نسبة السيولة السريعة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة الأصول النقدية على تغطية الودائع، ويتم احتسابها من خلال العلاقة التالية: (المومني والسروجي، ٢٠٠٧، ص. ١٢٠).

السيولة السريعة = النقدية / إجمالي الودائع

وتشمل النقدية المذكورة في بسط النسبة كل من النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى المصارف مطروحاً منها ودائع المصارف الموجودة في طرف الالتزامات، وزيادة هذه النسبة يشير إلى زيادة قدرة المصرف على مقابلة عمليات السحب من الودائع، مع الإشارة إلى أن السيولة العالية تشير إلى وجود أموال مجمدة غير مستغلة، وهذا سينعكس سلباً على أداء المصارف (الناصر، ٢٠١٢، ص. ٤٩).

ثانياً: مؤشرات الربحية

تهتم هذه المؤشرات بقياس وتقييم مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من الموارد المتاحة، وتعتبر مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات كون الأرباح التي يحققها المصرف لها تأثير كبير وهام على حقوق المساهمين، وتعتبر ضماناً لاستمرارية المصرف وقدرته على النمو (الفتلي، ٢٠١٤، ص. ٢٠٨).

ومن أهم نسب الربحية

أ. **نسبة العائد على الموجودات (ROA):** ويطلق عليها أيضاً نسبة العائد على الاستثمار ROI، وتقيس قدرة وفعالية المصرف في إدارة أصوله (استثماراته)، وتعتبر هذه النسبة مؤشر للكفاءة الإدارية، حيث

تشير إلى قدرة إدارة المصرف على تحويل الموجودات إلى أرباح، ويتم عادة مقارنتها مع النسب نفسها للقطاع المصرفي، ويتم احتسابها على النحو التالي: (القصاص، ٢٠١٠، ص. ١٥٧).

العائد على الموجودات (ROA) = صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الموجودات

ب. نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): وتقيس العائد المتوقع على أموال (حقوق) المساهمين في المصرف، فهي تقيس بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون أموالهم في المصرف، ويتم احتسابها على النحو التالي: (القصاص، ٢٠١٠، ص. ١٥٧).

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.

ج. نسبة العائد على السهم: وتقيس هذه النسبة حصة السهم من الأرباح التي حققها المصرف نتيجة استخدامه للموارد المتوفرة لديه، وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أداء جيد، ويتم عادة احتساب نسبة العائد على السهم على النحو التالي: (المومني والسروجي، ٢٠٠٧، ص. ١٢٠).

العائد على السهم = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم.

د. نسبة العائد على الودائع: وتقيس هذه النسبة مدى فاعلية وقدرة إدارة المصرف على تحويل الودائع إلى أرباح صافية من خلال توظيفها في مجالات استثمارية ذات مردود جيد، وتحسب على الشكل التالي: (Rosly&Abu Bakar,2015,P.1257).

العائد على الودائع = الربح بعد الضريبة / إجمالي وديان العملاء

ثالثاً: مؤشرات النشاط

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة الأداء في المصرف وقدرته على استغلال الموارد المتاحة لديه، ومدى تلبية احتياجات المتعاملين، لذلك من الضروري أن يتم توظيف الموارد المتاحة لديه في مجالات استثمارية مختلفة، بغية تحقيق الأرباح، ومن أهم المؤشرات ما يلي: (التميمي وقدومي، ٢٠٠٢، ص. ٢٥)

أ. نسبة القروض إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توظيف أحد أهم مصادر التمويل للمصرف، وهي الودائع بأنواعها المختلفة، وذلك في مجال الاستخدام التقليدي لموارد البنك وهو الإقراض بمختلف أنواعه، وتحسب هذه النسبة على الشكل التالي:

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = القروض / إجمالي الودائع

ب. معدل توظيف الموارد: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف كافة موارده التي تتضمن الودائع وحقوق الملكية، حيث تمثل الودائع الجانب الأكبر من مصادر الأموال في المصرف، بينما تمثل

^١ في بعض الدراسات يتم استخدام صافي الربح بعد الضريبة عند احتساب معدل العائد على الموجودات.

حقوق الملكية مصادر الأموال الذاتية للمصرف، وذلك في مجالات استثمارية متنوعة تشمل القروض إلى جانب كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وتحتسب هذه النسبة على الشكل التالي:

$$\text{معدل توظيف الموارد} = (\text{الاستثمارات} / (\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية}))$$

رابعاً: مؤشرات السوق

تفيد هذه المؤشرات في إعطاء دلالة على مدى تقييم المستثمرين في السوق المالية لأداء المصرف، وتعتمد عليه إدارة الشركة في تحليل القيمة السوقية لأسهمها في السوق المالية، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي: (Brigham and Ehrhardt,2011,p102)

أ. نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تعبر عن مدى تقييم المستثمرين لأسهم المصرف، وتعكس توقعاتهم لأوضاع المصرف في المستقبل، فكلما زادت هذه النسبة كلما دلت على وضع جيد ومستقبل مبشر للمصرف موضوع الدراسة، وتحتسب هذه النسبة على الشكل التالي:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \text{القيمة السوقية للسهم} / \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

ب. العائد على السهم إلى القيمة السوقية للسهم: ويدل هذا المؤشر على مقدار قوة السهم في السوق المالية، فكلما زاد هذا المؤشر كلما دل على أداء أفضل للمصرف في السوق المالية، وتحتسب هذه النسبة على الشكل التالي:

$$\text{العائد على السهم إلى القيمة السوقية للسهم} = \text{العائد على السهم} / \text{القيمة السوقية للسهم}$$

**الفصل الثالث: ماهية المصارف
التقليدية والإسلامية تقديم نظري**

تمهيد: تلعب المصارف بنوعها التقليدي والإسلامي دور الوسيط بين الجهات التي لديها عجز في الموارد المالية والجهات التي لديها فائض، ولكن تختلف الطريقة التي يؤدي بها كل نوع من المصارف هذا الدور، ففي حين تقوم المصارف التقليدية على أساس الفائدة فإن المصارف الإسلامية تقوم على أسس وقواعد مختلفة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال هذا الفصل سوف نتعرف على مفهوم كل من المصارف التقليدية والإسلامية، والأسس التي تحكم عمل كل منهما، وكذلك مصادر واستخدامات الأموال لدى كل نوع والاختلافات الجوهرية بين كلا النوعين من المصارف:

المبحث الأول: مفهوم المصارف التقليدية وأهدافها والأسس التي تحكم عملها

أولاً: مفهوم المصارف التقليدية

تعددت التعاريف التي تناولت المصارف التقليدية وذلك تبعاً للوظائف التي تقدمها هذه المصارف، والتي يمكن أن تختلف من مكان لآخر، فقد عرف (شاهين، ٢٠١٤، ص.٤) المصارف التقليدية على أنها "المنشأة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها". أما (كنعان، ٢٠١١، ص.١٢٥) فقد عرف المصرف التقليدي بأنه " مؤسسة مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، وتقوم بتمويل التجارة الداخلية والخارجية، وتقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة". كما عرفها شيخ السوق، ٢٠١٧، ص.١٧) بأنها " مؤسسة مالية وسيطة تقوم بمجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة، والتي تبدأ بقبول الودائع ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة مع التأكيد على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام".

من خلال استطلاع التعاريف السابقة يمكن أن نعرف المصارف التقليدية بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بجميع الأعمال المتعلقة بقبول الودائع بكافة أنواعها من المودعين، بغرض منحها كقروض وتسهيلات للمقترضين، والاستفادة من فرق معدل الفائدة المدينة والدائنة، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية وائتمانية والكثرونية متنوعة لعملائها.

ثانياً: أهداف المصارف التقليدية

إن المصارف التقليدية تعمل بشكل أساسي لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي:

١. **الربحية:** لقد قامت فكرة العمل المصرفي بالأساس على فكرة الربح والربحية، حيث أن جميع النشاطات التي تقوم بها المصارف التقليدية سواء كانت محلية أو خارجية تهدف إلى تحقيق الربح، وقد أصبحت المصارف تتنافس فيما بينها على تقديم أفضل الخدمات لعملائها بهدف زيادة أرباحها بالشكل الذي يرضي المساهمين، ويعزز من قدرة المصرف في السوق (كنعان، ٢٠١١، ص.١٢٧).

٢. **السيولة:** إن مفهوم السيولة يشير إلى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين، كما يشير إلى قدرة المصرف على تسهيل الأصول غير النقدية، وتحويلها بسهولة وسرعة إلى نقد لمقابلة التدفقات النقدية المفاجئة دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير على نشاطات المصرف اليومية، ووضعه المالي (أل منشد والصفار، ٢٠١٥، ص. ١٩).

٣. **الأمان:** أو ما يسمى الملاءة المالية للمصرف، حيث يتوجب على المصرف الاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة المخاطر المحيطة، والتي يصعب التنبؤ بها جميعاً كالمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر الأصول، وذلك بشكل يتناسب مع طبيعة وحجم هذه المخاطر، وتعكس ملاءة المصرف مدى الثقة التي يتمتع بها، وقدرته على جذب أموال المودعين لممارسة نشاطاته اليومية (داود والعلي، ٢٠١٧، ص. ١٤٢).

ثالثاً: الأسس التي تحكم عمل المصارف التقليدية

يوجد العديد من الأسس التي تحكم عمل المصارف التقليدية نذكر من أهمها: (المغربي، ٢٠٠٤، ص. ٧٥)

١. **سلعية النقود:** إن التعامل في المصارف التقليدية يقوم على أساس اعتبار النقود سلعة يتم المتاجرة بها، حيث أن المصارف التقليدية تقوم بإنتاج مزيج من السلع والخدمات، وذلك حسب حاجة عملاءها وبالشكل الذي يحقق لها أفضل عائد ممكن.

٢. **تجميع الودائع والمدخرات استناداً إلى قاعدة الدائنية والمديونية:** إن الوظيفة الأساسية للمصارف التقليدية هي تجميع الودائع بمختلف أنواعها، ويتوجب عليها أن تستخدمها بالشكل الذي يعزز من مركزها المالي، الأمر الذي يزيد من قدرتها على الحصول على ثقة الأفراد وودائعهم.

٣. **خلق النقود وتوظيف الموارد اعتماداً على منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة:** تقوم المصارف التقليدية بتوظيف الموارد المتاحة لديها عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات التي تبحث عن التمويل، وتعتبر خدمة الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التقليدية، كما أنها تعتبر مصدر الربح الأساسي بالنسبة لها.

٤. **الفائدة:** تعتمد المصارف التقليدية في عملها على الفرق بين معدلات الفائدة المدينة والدائنة، فالمصرف التقليدي يقرض أمواله إلى الجهات التي تبحث عن تمويل بمعدل فائدة أعلى من ذلك الذي يدفعه للمودعين لقاء تجميد أموالهم في المصرف، مع ضرورة الإشارة إلى أن المصرف لا يملك الحرية المطلقة في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة، حيث تتدخل عادة السلطات الرقابية متمثلة بالمصرف المركزي في وضع حدود عليا ودنيا لأسعار الفائدة.

٥. **التنويع المالي:** تقوم المصارف التقليدية بتنويع المصادر التي تحصل من خلالها على الودائع من المودعين، وكذلك تهتم بتنويع آجال هذه المصادر أيضاً، كما تقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات

قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء. وتهدف المصارف التقليدية من هذا التنوع إلى مواجهة مخاطر التمويل والاستثمار، مما يساعد على تخفيف احتمال وقوع الخطر وتعظيم العائد المتوقع.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف التقليدية

أولاً: مصادر الأموال في المصارف التقليدية

وتظهر في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي وتقسم إلى قسمين رئيسيين: (بورقة، ص. ٦١-٦٤)

١. المصادر الداخلية: وتشمل كل مما يلي:

أ. رأس المال: وهي الأموال التي دفعها المساهمون عند الاكتتاب، يضاف إليها أية زيادات حصلت من خلال طرح أسهم جديدة، ويعتبر من أهم المصادر وأكثرها ثباتاً واستقراراً، ولكنه يتميز بانخفاض وزنه النسبي مقارنة ببقية مصادر الأموال الأخرى.

ب. الاحتياطات: وتشمل عادة ما يلي:

▪ الاحتياطات القانونية: ويتم تكوينها بشكل إلزامي كنسبة معينة من الأرباح السنوية، وذلك حتى تبلغ نسبة محددة من رأس المال.

▪ الاحتياطات الاختيارية: ويتم تكوينها بناء على قرار الإدارة العامة بعد موافقة المساهمين كنسبة معينة من الأرباح السنوية، وذلك حتى تبلغ نسبة محددة من رأس المال.

▪ الاحتياطات العامة: وهي الاحتياطات الأخرى التي يقطعها المصرف من أرباحه لمواجهة أية خسائر قد يتعرض لها في المستقبل.

ج. الأرباح غير الموزعة: حيث تحتفظ المصارف عادة بجزء من الأرباح ولا تقوم بتوزيعها على المساهمين، وذلك بغرض تعزيز الوضع المالي للمصرف، أو توزيعها على المساهمين في السنوات التي لا يحقق فيها المصرف أرباح كافية.

٢. المصادر الخارجية: وهي الأموال التي يحصل عليها المصرف من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وتشمل عادة ما يلي:

أ. الودائع: وهي الأموال التي يتلقاها المصرف من المودعين، وتعتبر المصدر الرئيسي للأموال في المصرف، وتقسم عادة إلى أربعة أنواع رئيسية: (كنعان، ٢٠١١، ص. ١٢٨) (أحمد، ٢٠٠٨، ص. ١٥٦).

▪ الودائع تحت الطلب: وتسمى أيضاً الحسابات الجارية، ويلتزم المصرف بردها لأصحابها عند طلبها، ويتم السحب منها بموجب شيكات أو أوامر سحب عند الطلب، وتلجأ المصارف عادة إلى الاحتفاظ بموجودات ذات سيولة عالية لمواجهة السحوبات المتوقعة من هذه الودائع.

- **الودائع لأجل التي تستحق في تواريخ معينة:** وهي الأموال التي يودعها أصحابها لفترات محددة مسبقاً، ويكون لهذه الودائع فائدة محددة تزيد بزيادة مدة الإيداع، يقوم المصرف بدفعها للمودعين مع أصل المبلغ عند الاستحقاق.
- **الودائع لأجل بإخطار:** وهي الودائع التي يتوجب على المودع إخطار المصرف قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، وتكون عادة أسعار الفوائد عليها مشابهة تقريباً للودائع لأجل التي تستحق في تواريخ معينة.
- **ودائع التوفير:** تكون الغاية منها جذب صغار المدخرين، وتعطي صاحبها إمكانية السحب والإيداع منها في أي وقت يشاء وبشروط ميسرة، من خلال دفتر يعطى للمودع يوضح عمليات السحب والإيداع التي قام بها ومقدار الفوائد المترتبة لصالحه.
- ب. **القروض المصرفية:** وهي الأموال التي يحصل عليها المصرف من المصرف المركزي أو من المصارف الأخرى المحلية والأجنبية، وذلك بغرض استثمارها في أوجه متنوعة تؤدي إلى تحقيق أرباح تفوق ما يتم دفعه كفوائد على هذه القروض.

ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف التقليدية

- تظهر استخدامات الأموال في جانب الأصول في قائمة المركز المالي للمصرف، ومن أهم استخدامات الأموال في المصارف ما يلي (القصاص، ٢٠١٠، ص ٧٤) و(العصار، ٢٠٠٠، ص ٨٠):
١. **الأرصدة النقدية الجاهزة:** هي عبارة عن الموجودات السائلة التي يحتفظ بها المصرف في صناديقه أو لدى المصرف المركزي أو المصارف الأخرى، وذلك بغرض تلبية السحوبات اليومية المتوقعة من ودائع العملاء، إضافة إلى تلبية الحاجات التشغيلية الأخرى للمصرف.
 ٢. **الأوراق التجارية المخصومة:** وهي عبارة عن السندات التي يقوم المصرف بخصمها لعملائه، وهي تمثل بالأساس عملية إقراض قصيرة الأجل مدتها متوافقة مع مدة السندات المخصومة.
 ٣. **القروض والسلف:** وهي تعد من أهم استخدامات الأموال في المصارف التقليدية، وتقوم المصارف عادة بتنويع محفظتها من القروض والسلف على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، لتخفيف المخاطر الائتمانية، وتتراوح عادة قيمة هذه المحفظة بين ٤٠-٥٠% من قيمة الأصول.
 ٤. **الاستثمارات:** مثل المساهمة في بعض المشاريع الاقتصادية أو شراء الأدوات المالية بهدف الاستفادة من الفوائد على هذه الأدوات، أو بهدف الحصول على أرباح نتيجة بيعها في سوق الأوراق المالية عند ارتفاع سعرها السوقي.
 ٥. **الأصول الثابتة:** وتشمل مجموعة العقارات التي يملكها المصرف ويمارس فيها نشاطه إلى جانب الأصول الثابتة الأخرى مثل الأثاث والتجهيزات، السيارات والأدوات المكتبية... إلخ.

المبحث الثالث: مفهوم المصارف الإسلامية وأهدافها والأسس التي تحكم عملها

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية:

ظهرت المصارف الإسلامية بغرض تلبية حاجات المجتمع الإسلامي، وذلك من خلال القيام بالأعمال المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن التعاملات المصرفية التي تقوم على أساس الربا الذي حرمه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وقد تعددت التعاريف التي تناولت المصارف الإسلامية، حيث عرف المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية في سورية في المادة الأولى منه المصرف الإسلامي بأنه " المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الداخلي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار". كما عرفها (عبد الرحمن والسبعوي، ٢٠١١، ص. ١٥٩) بأنها "تلك المؤسسات المالية التي تسعى إلى العمل في إطار ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية، وبما يعزز قيام هذه المصارف بتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي، عن طريق تجميع الأموال واستثمارها في مختلف المجالات وبما يتفق وأحكام الشريعة". أما (Avais Pervez, 2011, p.13) فقد عرفها بأنها المؤسسات المالية والاستثمارية والاجتماعية التي تعتمد على المبادئ الإسلامية في منطقتها ومعتقداتها وجميع عملياتها، أما الرفاعي فقد عرفها بأنها " مؤسسة مالية ومصرفية، تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وتمارس أعمالها الاستثمارية والخدماتية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية". ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بممارسة الأعمال المصرفية وجذب الأموال واستثمارها بالشكل الذي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أهداف المصارف الإسلامية

تنطلق المصارف الإسلامية من ضرورة معالجة حاجة المجتمع الإسلامي إلى جهاز مصرفي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال جذب الأموال والمدخرات وتوفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن الربا وهي تهدف إلى التأكيد على أن الاقتصاد الإسلامي صالح لكل زمان ومكان ويمكنه حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول الإسلامية. ويمكن القول إن أهم أهداف المصارف الإسلامية هي: (الحاج، ٢٠٠٥، ص. ٢) و (الراوي وعبد الله، ٢٠١٨، ص. ٧٤)

١. تشجيع وتطوير التقدم الاقتصادي للمجتمع: وذلك من خلال لعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إما عن طريق التمويل المباشر أو من خلال وساطة مالية تستخدم فيها أدوات محددة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن أسلوب الفائدة المتبع في المصارف التقليدية.
٢. القيام بالعمليات المصرفية والتجارية وفقاً لمبدأ العدالة والربح المشروع: حيث يقوم النظام المصرفي الإسلامي على مبدأ المضاربة الذي يسهم في تحقيق العدالة والكفاءة والاستقرار، من خلال توزيع الموارد

المالية بين المشاريع المتنافسة، على أساس ربحية المشروعات، وليس على أساس العائد المتوقع على رأس المال المستثمر.

٣. **تحقيق الأرباح:** الأرباح في المصارف الإسلامية هي النتيجة الطبيعية للعمليات الاستثمارية والخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف، وتوزع هذه الأرباح على المودعين والمساهمين وفق مبدأ المشاركة، ويعتبر تحقيق الربح مهم وضروري لاستمرار المصارف الإسلامية، ودليل على نجاحها وقدرتها على المنافسة.

٤. **توفير الأمان للمودعين:** وهو عامل هام من عوامل نجاح المصرف، حيث أن توافر السيولة النقدية التي تلبى عمليات السحب دون الحاجة إلى تسييل الأصول الثابتة تعتبر من أهم عوامل الثقة بالمصارف الإسلامية.

٥. **توفير البدائل الشرعية المصرفية المناسبة وإرضاء المتعاملين:** من خلال طرح صيغ تمويلية تحظى بالقبول لدى الجميع، مما يعتبر من أفضل الطرق لجذب المدخرات وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الأساسية التي يحتاجها المجتمع.

ثالثاً: الأسس التي تحكم عمل المصارف الإسلامية

وتتمثل في عدة محاور أهمها (الحاج، ٢٠٠٥، ص.٧)

١. **العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:** حيث تلتزم المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات المالية والمصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة بشكل أساسي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة
٢. **عدم التعامل بالفائدة:** حيث لا تقوم المصارف الإسلامية بالتعامل بأسعار الفائدة أخذاً وعطاءً حيث أن النقود في الإسلام لها أحكام خاصة فهي ليست سلعة تباع وتشترى بأكثر من قيمتها ولا تخضع للعرض والطلب والنقود في الإسلام يجري فيها الربا ولهذا يحرم بيعها بأكثر من قيمتها عند إقراضها لأن البيع بأكثر من القيمة يعتبر من الربا.

المبحث الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تتمثل مصادر الأموال في المصارف الإسلامية في العناصر التالية (بورقية، ٢٠١٠، ص.ص. ٦١-٦٦)

١. **المصادر الداخلية:** لا تختلف المصادر الداخلية في المصارف الإسلامية عنها في المصادر التقليدية حيث تتكون من رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

٢. **المصادر الخارجية:** إن المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية تتشابه إلى حد كبير مع نظيرتها في المصارف التقليدية في الشكل، ولكنها تختلف عنها في طريقة التعامل وتتكون هذه المصادر من العناصر التالية:

أ. **الودائع:** وتتكون مما يلي:

- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** وهي تشبه نظيرتها في المصارف التقليدية، وتعد هذه الودائع بمثابة قرض حسن يقرضه المودع للمصرف الإسلامي إلى حين حاجة المودع إليه.
 - **الودائع الاستثمارية (الحسابات الاستثمارية):** وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف الإسلامية بهدف تحقيق الربح، من خلال قيام المصرف باستثمارها، وتعد الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية بمثابة عقد مضاربة بين المصرف والمودع، وهي توازي الودائع لأجل والودائع لإخطار في المصارف التقليدية.
 - **الودائع الادخارية (حسابات التوفير):** وتعد هذه الحسابات بمثابة عقد مضاربة بين المودع والمصرف ويوجد لهذه الحسابات نوعين:
 - حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار، وفيها يحصل المودع على ربح لقاء المضاربة التي يقوم بها المصرف. وحسابات توفير دون التفويض بالاستثمار، وهي تشبه الحسابات الجارية ولا تعطي صاحبها أية أرباح.
- ب. **المصادر الخارجية الأخرى:** يعتبر الاقتراض هو المصدر الثاني من مصادر التمويل الخارجية، حيث يلجأ أحياناً المصرف الإسلامي إلى الاقتراض من الغير في حال حاجته للسيولة لسداد بعض الالتزامات الضرورية، ويمكن للمصرف الإسلامي الاقتراض من المصرف المركزي، أو المصارف الأخرى المحلية والخارجية.

ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية باستخدام الأموال التي حصلت عليها من المصادر الداخلية والخارجية وذلك في أوجه الاستخدام التالية: (أبو محييد، ٢٠٠٨، ص.ص ٨٦-٨٨)

١. **الأرصدة النقدية الجاهزة:** وهي تشبه الأرصدة النقدية لدى المصارف التقليدية.
٢. **الاستثمارات في أدوات مالية:** وتختلف فيها المصارف الإسلامية عن التقليدية، حيث أن محفظة الاستثمارات في المصارف الإسلامية تقتصر على الأسهم العادية فقط، والتي تتناسب صيغة الاستثمار فيها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣. **الأنشطة التمويلية والاستثمارية:** وهي تقابل القروض والسلف لدى المصارف التقليدية، ومن أهم الأنشطة التمويلية والاستثمارية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية نذكر ما يلي:
- أ. **المضاربة:** وهي عقد بين طرفين رب المال (المصرف) والمضارب، يعهد من خلاله المصرف بالمال للمضارب الذي يستثمر هذا المال بطريقة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، على أن يقوم بإعادة المبلغ الأساسي مضافاً إليه حصة المصرف من الربح، أما في حالة الخسارة غير الناتجة عن تقصير أو إهمال من قبل المضارب، فيخسر المصرف المال مقابل خسارة المضارب لمجهوداته التي بذلها في العمل.
- ب. **المشاركة:** وهو عقد بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر (المتعامل)، للاشتراك في رأس المال وذلك حسب الاتفاق على نسبة المشاركة، بغرض إنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم، بحيث يجري توزيع الأرباح بين الطرفين حسب الاتفاق، كما يتم اقتسام الخسائر بحسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويمكن أن تكون المشاركة ثابتة (طويلة الأجل)، وفي هذه الحالة يبقى لكل طرف حصته الثابتة في المشروع، أو تكون المشاركة متناقصة (منتهية بالتملك) حيث يكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين.
- ج. **المرابحة:** وهي من أكثر الصيغ التي تتبعها المصارف الإسلامية كونها قليلة المخاطرة، وتشكل مصدراً جيداً للتدفقات النقدية الداخلة للمصارف الإسلامية، وهي بمثابة بيع بالأمانة، حيث يكشف البائع الثمن الذي اشترى به السلعة، ومقدار ربحه للطرف الثاني (المشتري)، وللمرابحة نوعان: مرابحة بسيطة تنحصر فيها العلاقة بين طرفين، المصرف (البائع) الذي يملك سلعة معينة يرغب فيها المتعامل (المشتري)، أما النوع الثاني فيسمى المرابحة المركبة، حيث يتقدم من يريد شراء سلعة معينة إلى المصرف، ويطلب منه شراءها ويعطيه وعداً بشرائها منه بنسبة ربح متفق عليها، مع الاتفاق على تقسيط الثمن والنوع الثاني أكثر شيوعاً لدى المصارف الإسلامية.
- د. **التمويل بالسلم:** وهو عبارة عن اتفاق بين المصرف وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين، بكمية وجودة محددة، وبسعر محدد مسبقاً، حيث يقوم المصرف بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم، على أن تسلم السلعة في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.
- هـ. **الإجارة:** وهي عبارة عن اتفاق بين طرفين يمنح بموجبه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة، مقابل أجر معلوم يتم دفعها حسب الاتفاق، وللإجارة نوعان: إجارة تشغيلية حيث يبقى الأصل المؤجر لمالكه طيلة فترة التعاقد ويعود إليه في نهاية العقد، أما النوع الثاني فهو الإجارة التمويلية (المنتهية بالتملك)، حيث يتم تملك الأصل للمستأجر في نهاية مدة العقد بسعر السوق أو بسعر يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

المبحث الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية

أولاً: أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والإسلامية

تتشابه المصارف التقليدية والإسلامية في العديد من الجوانب من أهمها: (عاشور، ٢٠٠٣، ص ٧٨)

١. كل منهما يقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.
٢. كل منهما يهدف إلى تحقيق أرباح وعوائد تزيد عن النفقات والمصاريف التي يتكبدها من خلال ممارسة نشاطاته.
٣. كل منهما يقدم خدمات مصرفية متنوعة لعملائه، مثل الحوالات والشيكات وعمليات الصرافة... الخ.
٤. كل منهما يضع في أولوياته القضايا المتعلقة بالسيولة والربحية والمخاطرة عند ممارسته لأعماله ونشاطاته اليومية.
٥. كلاهما لا يعطي أي مقابل لأصحاب الحسابات الجارية كونها تسحب عند الطلب.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية

بالرغم من التشابه بين المصارف التقليدية والإسلامية في العديد من الجوانب، إلا أنه يوجد اختلافات كبيرة نذكر من أهمها: (عبدو، ٢٠٠٩، ص. ص ١٦-١٧)

١. الاختلاف الأساسي هو التعامل بالفائدة الذي يعتبر أساس العمل في المصارف التقليدية، بينما لا تتعامل المصارف الإسلامية بها، وإنما تعتمد صيغاً أخرى للتعامل كالمرابحة والمضاربة والإجارة... الخ.
٢. يقيم المصرف التقليدي علاقاته مع العملاء على أساس المدين والدائن، بينما تكون العلاقة بين المصرف الإسلامي وعملائه أكثر ترابطاً كونها قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة.
٣. تخضع المصارف التقليدية إلى رقابة مالية، بينما تخضع المصارف الإسلامية إلى نوعين من الرقابة المالية وشرعية.
٤. تركز المصارف التقليدية اهتمامها على القروض والسلف والتي تشكل العامل الأهم في الحصول على الأرباح، بينما تركز المصارف الإسلامية اهتمامها على الاستثمار.
٥. يمكن تحديد الربح في المصارف التقليدية عن كل عملية مسبقاً كونه مرتبط بمعدل الفائدة، على عكس المصارف الإسلامية التي لا يمكن فيها تحديد الربح كونه مرتبط بنتيجة ممارسة النشاط.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات

المبحث الأول: لمحة عن المصارف الخاصة موضوع الدراسة

تتضمن المصارف الخاصة في سورية نوعين من المصارف:

- المصارف الخاصة التقليدية
- المصارف الخاصة الإسلامية

أولاً: لمحة عن المصارف الخاصة التقليدية في سورية

ظهرت المصارف الخاصة التقليدية في سورية بعد صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ حيث حدد القانون رأسمال المصرف الخاص بمقدار ١,٥ مليار ليرة سورية، والحد الأدنى لقيمة السهم بمقدار ٥٠٠ ل.س، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠، الذي عدل الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة لتصبح ١٠ مليار ل.س، وقد أعطيت المصارف حينها مدة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بما يتناسب مع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، ثم مددت هذه المهلة فيما بعد بموجب القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١١، وبعد ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والذي عدل القيمة الاسمية للسهم لتصبح ١٠٠ ل.س بدلاً من ٥٠٠ ل.س، وفي عام ٢٠١٣ تم زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية لتوفيق أوضاعها مع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لغاية نهاية عام ٢٠١٤، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٦٣ لعام ٢٠١٣، ثم تم تمديد المهلة مرة أخرى سنة إضافية وذلك بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لعام ٢٠١٥.

وقد بلغ عدد المصارف التقليدية لغاية الآن أحد عشر مصرفاً، والجدول التالي يظهر هذه المصارف وتاريخ المباشرة ورأس المال المدفوع وعدد فروع كل منها وذلك بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١:

جدول رقم (١) لمحة عن المصارف التقليدية الخاصة في سورية

عدد الفروع	رأس المال المدفوع بالليرات السورية	تاريخ المباشرة	اسم المصرف
٣٧	٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٤/١/٤	بنك بيمو السعودي الفرنسي
٢٩	٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٤/١/٧	بنك سورية والمهجر
٣١	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٤/٦/٦	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
١٩	٥,٧٢٤,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠٥/٩/٢٥	بنك عودة
١١	٦,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٥/١٢/١٥	بنك بيبيلوس
١٩	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/١/٢	البنك العربي
١١	٣,٨٥٠,١٤٠,٥٠٠	٢٠٠٧/٦/١٣	بنك سورية والخليج

١٤	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨/١١/١٨	بنك الأردن سورية
١٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٩/١/١٥	فرنسبنك
١٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٩/١١/١٥	بنك قطر الوطني
٨	٢,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٩/٥/٣	بنك الشرق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للمصارف التقليدية على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

ثانياً: لمحة عن المصارف الخاصة الإسلامية في سورية

ظهرت المصارف الخاصة الإسلامية في سورية بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥، حيث حدد القانون الحد الأدنى لرأس المال المصرف الإسلامي بمقدار ٥ مليار ليرة سورية وفي عام ٢٠١٠ صدر القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠، الذي عدل الحد الأدنى لرأس المال المصارف الخاصة الإسلامية لتصبح ١٥ مليار ل.س، وقد أعطيت المصارف حينها مدة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بما يتناسب مع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، ثم مددت هذه المهلة فيما بعد بموجب القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١١، وبعد ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والذي عدل القيمة الاسمية للسهم لتصبح ١٠٠ ل.س بدلاً من ٥٠٠ ل.س، وفي عام ٢٠١٣ تم زيادة المهلة الممنوحة للمصارف الإسلامية في سورية لتوفيق أوضاعها مع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لغاية نهاية عام ٢٠١٤، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٦٣ لعام ٢٠١٣، ثم تم تمديد المهلة مرة أخرى سنة إضافية وذلك بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لعام ٢٠١٥.

وقد تأسس أول مصرف إسلامي في سورية عام ٢٠٠٧، وقد بلغ عدد المصارف الخاصة الإسلامية لغاية إعداد هذا البحث ثلاثة مصارف، والجدول التالي يظهر هذه المصارف وتاريخ المباشرة ورأس المال المدفوع وعدد فروع كل منها وذلك بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١.

جدول رقم (٢) لمحة عن المصارف الإسلامية الخاصة في سورية

عدد الفروع	رأس المال المدفوع بالليرات السورية	تاريخ المباشرة	اسم المصرف
١٢	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٧/٨/٢٧	بنك الشام
٢٤	١٣,٧٠١,١٥٩,٨٠٠	٢٠٠٧/٩/١٥	بنك سوريا الدولي الإسلامي
١١	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٠/٦/١	بنك البركة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للمصارف التقليدية على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي

تقوم هذه الدراسة على اختبار فيما إذا كان هناك فروق في الأداء المالي لكل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء، والتي تندرج ضمن مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق. وستتم المقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية من ناحية نوع المصرف، ومن ناحية متوسط المصارف الإسلامية والتقليدية وفق سلسلة زمنية.

وللقيام بعملية مقارنة أداء المصارف التقليدية والإسلامية من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي، قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية في تحليل البيانات، وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة المتوسط الحسابي للنسب موضوع الدراسة بالإضافة إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

أما الأساليب الإحصائية الاستدلالية فقد تضمنت مجموعة من الأساليب الفنية التي تساعد في تفسير القيم التي تم التوصل إليها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، حيث يتم الاعتماد على القيم التي توصلنا إليها في الإحصاء الوصفي وذلك للاستدلال على نتيجة أو حكم يؤكد أو يناقض فرضيات الدراسة.

أولاً: مؤشرات السيولة:

١. نسبة السيولة القانونية:

جدول رقم (٣)

مقارنة متوسط نسبة السيولة القانونية بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	٩٢,٧٠	٨٠,٠٠
٢٠١٥	١٠٢,٦٠	٨٢,٦٧
٢٠١٦	١٢١,٢٠	٧٨,٣٣
٢٠١٧	١١٢,٦٠	٧٦,٣٣
٢٠١٨	١٠٢,٩٠	٧٨,٦٧
المتوسط	١٠٦,٤٠	٧٩,٢٠
الانحراف المعياري	١٠,٨٦	٢,٣٤
معامل الاختلاف	٠,١٠	٠,٠٣

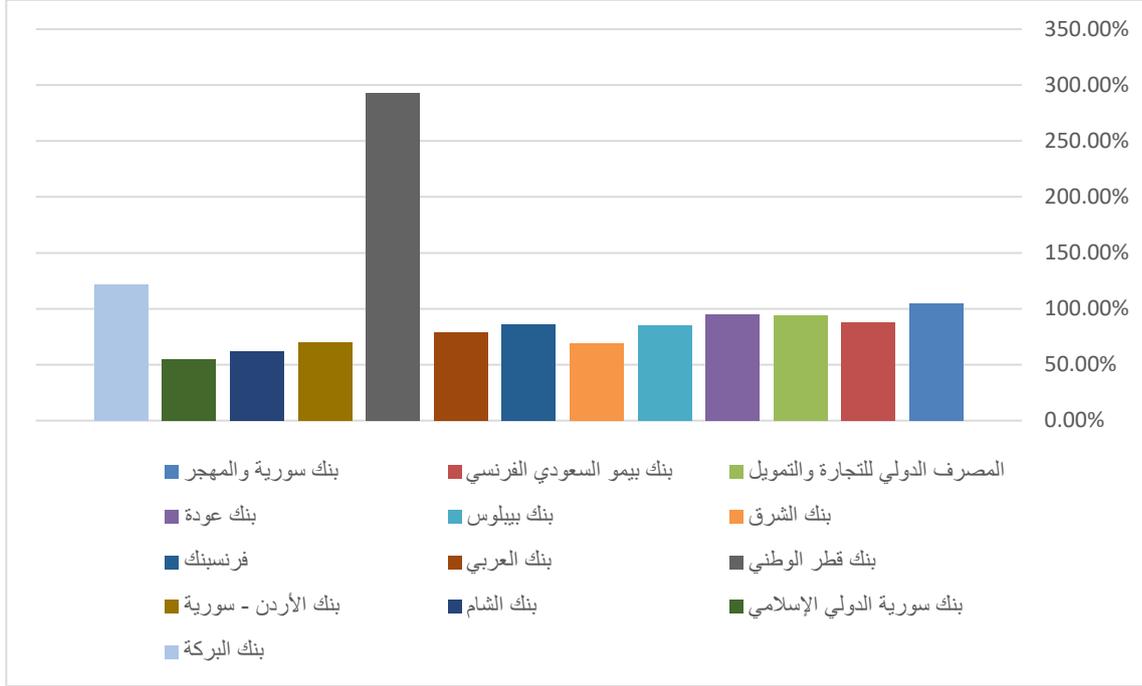
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣) أعلاه أن متوسط نسبة السيولة القانونية للمصارف التقليدية تبلغ ١٠٦,٤٠ وهي أعلى من متوسط نسبة السيولة القانونية للمصارف الإسلامية ٧٩,٢٠ كما أن الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لدى المصارف التقليدية أعلى مما هو عليه لدى المصارف الإسلامية، مما يشير إلى أن المصارف التقليدية تحتفظ بسيولة قانونية عالية للوفاء بالتزاماتها، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل بعض موجوداتها بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر تمويل ذات تكلفة مرتفعة مقارنة بالمصارف الإسلامية. ولكن من جهة أخرى يؤثر ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف التقليدية سلباً على قدرتها على تحقيق الأرباح، وخاصة أن النسبة القانونية للسيولة المحددة من قبل المصرف المركزي حسب القرار رقم ٥٨٨ م. ن / ب ٤ لعام ٢٠٠٩ يجب ألا تقل عن ٣٠%. وبالنظر إلى الشكل رقم (٣) الذي يظهر متوسط نسبة السيولة القانونية لدى المصارف المشمولة بالدراسة والمأخوذة من البيانات المالية المنشورة لهذه المصارف، نجد أن أعلى متوسط لنسبة السيولة القانونية خلال فترة الدراسة كان بنك قطر الوطني بنسبة ٢٩٣%، وهي نسبة كبيرة جداً ومن خلال العودة إلى بيانات بنك قطر الوطني نجد أن السبب في هذه النسبة المرتفعة هو اعتماده على حقوق الملكية كمصدر أساسي للتمويل، حيث أن بنك قطر الوطني هو المصرف الوحيد الذي وصل رأسماله المدفوع إلى ١٥ مليار ل.س. وقد بلغ متوسط حقوق الملكية لديه خلال سنوات الدراسة حوالي ٦٣ مليار ل.س، فيما تعتبر الودائع لديه هي المصدر الثاني للتمويل، حيث بلغ متوسط الودائع لديه حوالي ١٩,٥ مليار ل.س، ولكن الارتفاع المبالغ به في هذه النسبة دليل على وجود أموال غير مستثمرة كان يمكن الاستفادة منها لتوليد دخل إضافي يعزز من ربحية المصرف.

الشكل رقم (٣)

متوسط نسبة السيولة القانونية للمصارف التقليدية والإسلامية خلال الفترة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

٢. نسبة السيولة السريعة:

جدول رقم (٤)

مقارنة متوسط نسبة السيولة السريعة بين المصارف التقليدية والإسلامية

المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	السنة
٧٠,٦٢	٦٤,٦٣	٢٠١٤
٤٠,١٨	٦١,٠٢	٢٠١٥
٦١,٦٥	٧١,٦٧	٢٠١٦
٥٣,٢٩	٧١,٤٠	٢٠١٧
٥٦,٤٣	٦٠,٥١	٢٠١٨
٥٦,٤٣	٦٥,٨٥	المتوسط
١١,٢١	٥,٤٣	الانحراف المعياري
٠,٢٠	٠,٠٨	معامل الاختلاف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (٤) أعلاه أن متوسط نسبة السيولة السريعة للمصارف التقليدية تبلغ ٦٥,٨٥ وهي أعلى من متوسط نسبة السيولة السريعة للمصارف الإسلامية ٥٦,٤٣. وهذا يعزز ما توصلنا إليه عند دراسة نسبة السيولة القانونية، بينما نلاحظ أن الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لدى المصارف الإسلامية أعلى مما هي عليه لدى المصارف التقليدية، مما يشير إلى أن نسبة السيولة السريعة لدى المصارف الإسلامية أقل ثباتاً واستقراراً حول المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة مما هو عليه الوضع لدى المصارف التقليدية، وهذا يظهر بوضوح في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٦ حيث بلغت نسبة السيولة السريعة لدى المصارف الإسلامية ٧٠,٦٢ في عام ٢٠١٤، ثم انخفضت عام ٢٠١٥ لتصبح ٤٠,١٨، ومن ثم عادت للصعود لتصبح ٦١,٦٥ ومن خلال العودة إلى بيانات المصارف الإسلامية، نلاحظ أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الودائع خلال عام ٢٠١٥، بنسبة ٨٤% ترافق ذلك مع ارتفاع النقدية وما في حكمها بنسبة ١٣%، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية نجحت في توظيف الأموال الناتجة عن زيادة الودائع في مجالات تعود عليها بالنفع، لكنها من جهة أخرى فقدت جزء من قدرتها على التلبية السريعة للمتطلبات المتعلقة بالسحوبات المتوقعة سواء للعملاء أو لتلبية الالتزامات المالية الأخرى، وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لدى المصارف الإسلامية نجد أن الوضع اختلف حيث تداركت المصارف الإسلامية انخفاض سيولتها وعادت النسبة للارتفاع بفضل التحسن الذي شهدته النقدية وما في حكمها، حيث ازدادت في عام ٢٠١٦ بنسبة ٧٧% مقارنة مع عام ٢٠١٥ بينما كانت نسبة زيادة الودائع خلال نفس الفترة أقل حيث بلغت ٢٢% فقط، والجدير بالذكر أن التراجع في نسبة السيولة لدى المصارف الإسلامية كان لدى مصرفين من أصل ثلاثة، وهما بنك الشام الإسلامي وبنك البركة، بينما حافظ بنك سورية الدولي الإسلامي على سيولته عند حدود متقاربة خلال نفس الفترة.

ثانياً: مؤشرات الربحية

١. نسبة العائد على الموجودات (ROA):

جدول رقم (٥)

مقارنة متوسط نسبة العائد على الموجودات بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	٣,٥٤	٢,٣٥
٢٠١٥	٩,٥٠	٥,٠٥
٢٠١٦	١١,٧٢	٥,٣٩
٢٠١٧	(٣,٥٥)	(٠,٤٢)
٢٠١٨	٠,٥٨	١,٠٢
المتوسط	٤,٣٦	٢,٦٨
الانحراف المعياري	٦,٢٩	٢,٥٢
معامل الاختلاف	١,٤٤	٠,٩٤

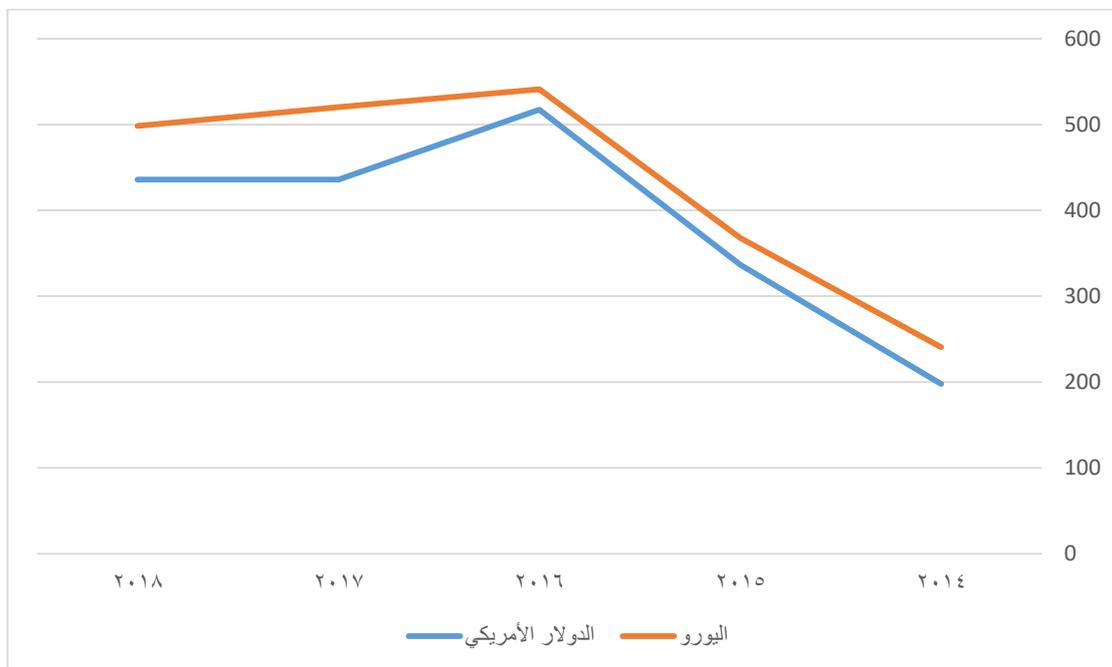
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) أعلاه أن متوسط نسبة العائد على الموجودات لدى المصارف التقليدية بلغت ٤,٣٦ وهي أعلى عما هو عليه الحال لدى المصارف الإسلامية ٢,٦٨ وبالنظر إلى معامل الاختلاف والذي يعتبر أساس الحكم نجد أنه أعلى لدى المصارف التقليدية حيث بلغ ١,٤٤ مقابل ٠,٩٤ لدى المصارف الإسلامية وبالعودة إلى التفاصيل نلاحظ أن كلا النوعين من المصارف حقق أعلى نسبة عائد على الموجودات خلال عام ٢٠١٦، حيث بلغت النسبة لدى المصارف التقليدية ١١,٧٢ بينما بلغت لدى المصارف الإسلامية ٥,٣٩ والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع وسطي سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي لدى كافة المصارف، كما نلاحظ أن أقل نسبة للعائد على الموجودات تحققت في عام ٢٠١٧، حيث ظهرت النسبة بإشارة سالبة، وقد بلغ متوسط العائد على الموجودات لدى المصارف التقليدية (-٣,٥٥)، بينما بلغ متوسط العائد على الموجودات لدى المصارف الإسلامية (-٠,٤٢)، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية الذي انعكس على شكل خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في القوائم المالية للمصارف، والشكل رقم (٥) أدناه يوضح تطور وسطي سعر صرف كل من الدولار الأمريكي واليورو مقابل الليرة السورية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨.

الشكل رقم (٥)

تطور سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

وبالنظر إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، نجد أن المصارف التقليدية حققت خلال السنوات الخمسة موضوع الدراسة نتائج متفاوتة تراوحت بين (-٣,٥٥) في عام ٢٠١٧ و(١١,٧٢) في عام ٢٠١٦، بينما كانت نتائج المصارف الإسلامية أقل تباعداً وقريبة من المتوسط الحسابي لهذه المصارف خلال سنوات الدراسة.

٢. نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):

جدول رقم (٦)
مقارنة متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية بين المصارف التقليدية والإسلامية

المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	السنة
١٤,٣٨	١٦,٤٧	٢٠١٤
٣٨,٤٠	٣٩,٧٩	٢٠١٥
٣٨,٦٩	٣٩,١٨	٢٠١٦
(٥,٥٩)	(١٣,٣٨)	٢٠١٧
٨,٥٥	٢,٨٢	٢٠١٨
١٨,٨٩	١٦,٩٨	المتوسط
١٩,٣٦	٢٣,١١	الانحراف المعياري
١,٠٣	١,٣٦	معامل الاختلاف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

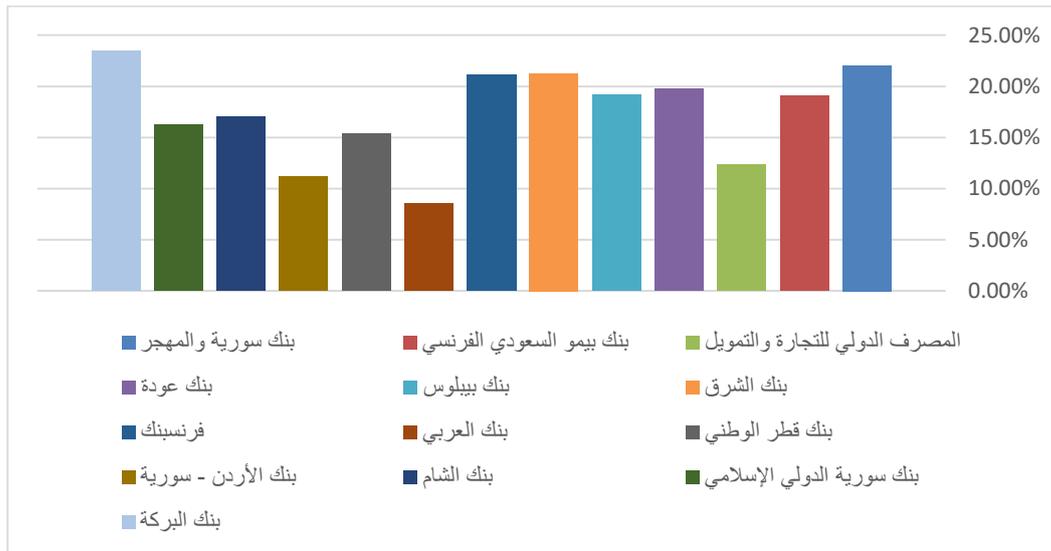
دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أعلاه أن متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية كانت أعلى بقليل لدى المصارف الإسلامية حيث بلغت ١٨,٨٩ بينما بلغت نفس النسبة لدى المصارف التقليدية ١٦,٩٨ وهذا يعكس تفوق طفيف للمصارف الإسلامية في تحقيق عائد أفضل للمساهمين من خلال استثماراتهم في الأسهم العائدة لهذه المصارف، وبالنظر إلى تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة، نجد أنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لدى كلا النوعين من المصارف، وهذا الارتفاع مرتبط إلى حد كبير بارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية، وبالنظر إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف نلاحظ أن نتائج المصارف التقليدية كانت أكثر انحرافاً عن المتوسط، حيث بلغ الانحراف المعياري لهذه المصارف ٢٣,١١ مقابل ١٩,٣٦ للمصارف الإسلامية، كما بلغ معامل الاختلاف لدى المصارف التقليدية ١,٣٦ مقابل ١,٠٣ لدى المصارف الإسلامية، مما يعني أن المصارف الإسلامية تفوقت بشكل طفيف في هذه النسبة، وكانت أكثر ثباتاً وتقارباً في النتائج خلال سنوات الدراسة، وبالنظر إلى البيانات المالية للمصارف المشمولة بالدراسة نجد أن بنك البركة حقق أعلى عائد على حقوق الملكية بين المصارف بنسبة متوسطة بلغت ٢٣,٥% ويعود السبب في ذلك إلى تحقيقه أرباح صافية بلغت حوالي ٥/ مليار ل.س وضعته في المرتبة الثانية بعد بنك قطر الوطني الذي حقق أعلى متوسط للأرباح الصافية بقيمة بلغت ٨,٩ مليار ل.س، لكنه تميز عن بنك قطر الوطني

في مقام النسبة أي في حقوق الملكية، حيث بلغ متوسط حقوق الملكية لديه ٢٣,٤ مليار ل.س، مقابل متوسط حقوق ملكية لدى بنك قطر الوطني بلغ ٦٣,٤ مليار ل.س. والشكل رقم (٦) أدناه يوضح متوسط العائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية والإسلامية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (٦)

متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية خلال الفترة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

٣. العائد على السهم:

جدول رقم (٧)

مقارنة متوسط نسبة العائد على السهم بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	٣١,٨٥	٣٠,١٦
٢٠١٥	١١٥,٧١	١٠٨,٥٩
٢٠١٦	١٨٠,٦٢	١٧٣,٥١
٢٠١٧	(٤٨,٠٢)	(١٨,٥٨)
٢٠١٨	١١,٤٤	٤٠,٢٠
المتوسط	٥٨,٣٢	٦٦,٧٨
الانحراف المعياري	٩٠,٠٨	٧٤,٩٦
معامل الاختلاف	١,٥٤	١,١٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

وبالنظر إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف نلاحظ أن مقدار انحراف القيم عن المتوسط كان أكبر لدى المصارف التقليدية عما هو الحال عليه لدى المصارف الإسلامية، مما يعني أن المصارف الإسلامية كانت أكثر استقراراً في قدرتها على خلق عائد على رأس المال مقارنة بالمصارف التقليدية.

٤. العائد على الودائع:

جدول رقم (٨)
مقارنة متوسط نسبة العائد على الودائع بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	١٢,١٩	٥,٠١
٢٠١٥	٣١,٧٨	٧,٩٣
٢٠١٦	٣٦,٤٨	١١,٨٦
٢٠١٧	(١٠,٦٢)	(١,٥٩)
٢٠١٨	٠,٧٥	١,٣٧
المتوسط	١٤,١٢	٤,٩٢
الانحراف المعياري	٢٠,٠٤	٥,٣٠
معامل الاختلاف	١,٤٢	١,٠٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن المصارف التقليدية حققت متوسط عائد على الودائع بمقدار ١٤,١٢ مقابل ٤,٩٢ للمصارف الإسلامية، وهذا يعني أن المصارف التقليدية كانت أكثر كفاءة في استثمار الودائع الموجودة لديها في أوجه استخدام ذات ربحية جيدة مقارنة بالمصارف الإسلامية. وبالنظر إلى البيانات المالية للمصارف عن الفترة موضوع الدراسة، نلاحظ أن سبب تفوق المصارف التقليدية هو انخفاض متوسط الودائع لديها مقارنة بالمصارف الإسلامية، حيث بلغ متوسط الودائع لدى المصارف التقليدية حوالي ٦٠ مليار ليرة سورية، بينما بلغ متوسط الودائع لدى المصارف الإسلامية حوالي ١١٠ مليار ليرة سورية، وبالنظر إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف نلاحظ أن متوسط نسبة العائد على الودائع لدى المصارف الإسلامية أقل تباعداً عن المتوسط مما هو الوضع عليه لدى المصارف التقليدية.

ثالثاً: مؤشرات النشاط

١. نسبة القروض إلى الودائع:

جدول رقم (٩)

مقارنة متوسط نسبة القروض إلى الودائع بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	٢٩,٧١	٢٧,٩٥
٢٠١٥	٣٤,٠٦	٤٥,٥٠
٢٠١٦	٣٢,٥٢	٣٥,٧٥
٢٠١٧	٢٦,٤٩	٣٧,٤٥
٢٠١٨	٢٨,٢٠	٣٨,٥٣
المتوسط	٣٠,٢٠	٣٧,٠٤
الانحراف المعياري	٣,٠٩	٦,٢٩
معامل الاختلاف	٠,١٠	٠,١٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الجدول رقم (٩) أعلاه نلاحظ أن متوسط نسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف الإسلامية بلغت ٣٧,٠٤ وهي أعلى من متوسط نسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف التقليدية التي بلغت ٣٠,٢٠ وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية كانت أكثر قدرة على استخدام الأموال المتحصلة من الودائع في عملية الإقراض للعملاء الذين يبحثون عن تمويل لمشاريعهم وقد حققت المصارف الإسلامية أفضل أداء في هذا المجال في عام ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة حينها ٤٥,٥٠ وذلك بفضل التطور في قيمة القروض الممنوحة حيث ازدادت قيمة القروض الممنوحة بمقدار ١٧٧% مقارنة بعام ٢٠١٤ بينما ازدادت الودائع خلال نفس الفترة بمقدار ٨٤% وبالعودة إلى البيانات المالية للمصارف الإسلامية عن تلك الفترة نلاحظ أن المصارف الثلاثة موضوع الدراسة شهدت تحسناً في عملية الإقراض في تلك الفترة وخاصة في بند ذمم البيوع المؤجلة مما يعكس مرونة هذه المصارف وقدرتها على جذب العملاء من خلال منتجات منافسة مقارنة بما تقدمه المصارف التقليدية، وبالنظر إلى نسبة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فقد كانت نتائج المصارف الإسلامية أكثر تشتتاً وابتعاداً عن المتوسط الحسابي بينما كانت نتائج المصارف التقليدية أكثر تقارباً واستقراراً خلال فترة الدراسة.

٢. معدل توظيف الموارد:

جدول رقم (١٠)
مقارنة متوسط معدل توظيف الموارد بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	٦٧,٤٧	٧٧,٥٧
٢٠١٥	٧٨,٩٦	٧٧,٧٠
٢٠١٦	٧٩,٦٧	٨١,٤٣
٢٠١٧	٦٨,٦٣	٧١,١٠
٢٠١٨	٦٣,٦٧	٦٤,١٨
المتوسط	٧١,٦٨	٧٤,٤٠
الانحراف المعياري	٧,٢١	٦,٨١
معامل الاختلاف	٠,١٠	٠,٠٩

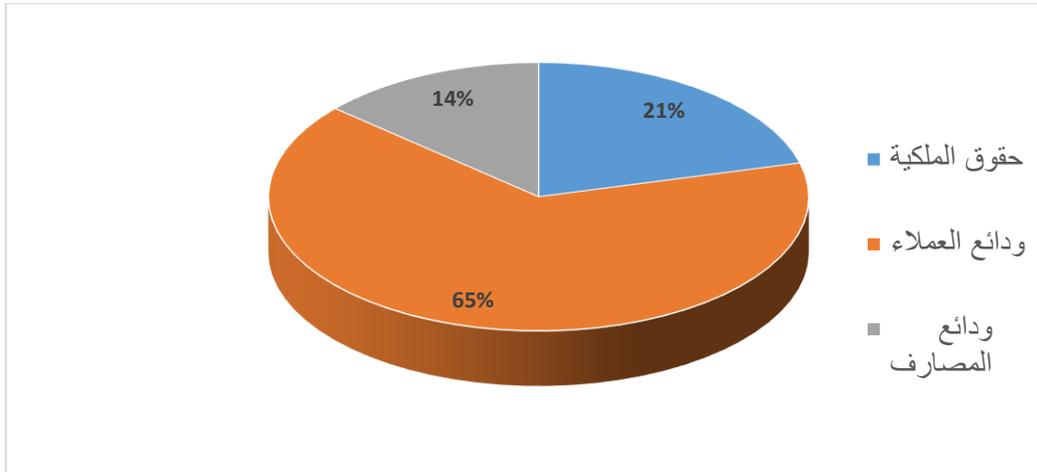
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن متوسط معدل توظيف الموارد لدى المصارف الإسلامية تفوق بنسبة ضئيلة عن المتوسط نفسه لدى المصارف التقليدية حيث بلغ متوسط معدل توظيف الموارد لدى المصارف الإسلامية ٧٤,٤٠ بينما بلغ لدى المصارف التقليدية ٧١,٦٨ وهي نسبة جيدة تعكس قدرة كلا النوعين من المصارف في إيجاد أوجه استخدام تستثمر من خلالها الموارد الموجودة لديها والتي تشمل حقوق الملكية والودائع المصرفية وودائع العملاء وبالنظر إلى البيانات المالية للمصارف التقليدية نجد أن بنية الموارد لديها تتوزع كما يظهر في الشكل رقم (٨)

الشكل رقم (٨)

بنية الموارد لدى المصارف التقليدية المشمولة بالدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

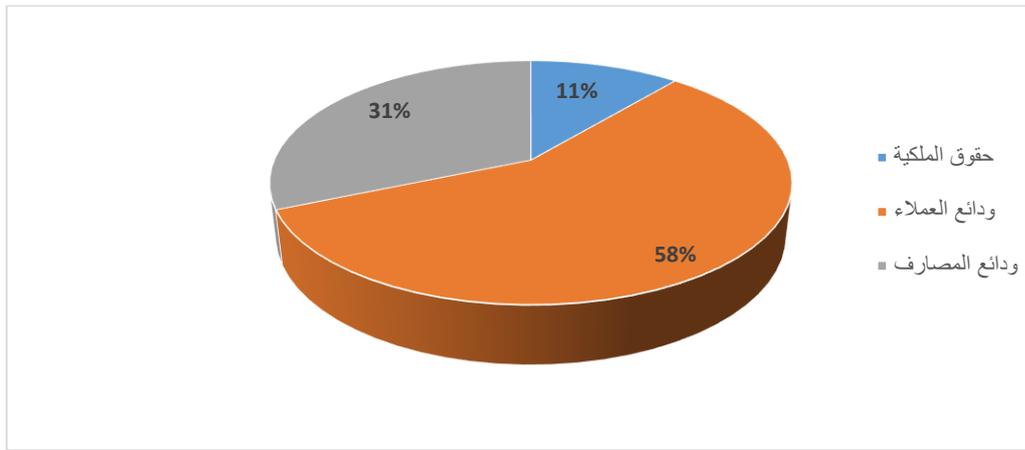
دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الشكل رقم (٨) أعلاه نلاحظ أن المصارف التقليدية تعتمد في مواردها بشكل أساسي على ودائع العملاء التي تشكل ما نسبته ٦٥% من إجمالي الموارد، بينما تأتي حقوق الملكية في المرتبة الثانية بنسبة ٢١% وودائع المصارف في المرتبة الأخيرة بنسبة ١٤%.

أما المصارف الإسلامية فتظهر بنية الموارد لديها كما في الشكل رقم (٩) أدناه

الشكل رقم (٩)

بنية الموارد لدى المصارف الإسلامية المشمولة بالدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الشكل رقم (٩) نلاحظ أن ودائع العملاء شكلت النسبة الأكبر بمقدار ٥٨%، بينما جاءت ودائع المصارف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث شكلت نسبة ٣١% من إجمالي الموارد، أما حقوق الملكية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة ١١%.

وبالنظر إلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف في الجدول رقم (١٠) نجد أن القيم متشابهة بين كلا النوعين من المصارف، حيث بلغ الانحراف المعياري لدى المصارف التقليدية ٧,٢١ بينما بلغ الانحراف المعياري لدى المصارف الإسلامية ٦,٨١ وبالنظر إلى معامل الاختلاف الذي يعبر عن مقدار انحراف القيم عن المتوسط الحسابي نجد أنه بلغ ٠,١٠ لدى المصارف التقليدية مقابل ٠,٠٩ لدى المصارف الإسلامية وهذا يعطي دلالة على تقارب متوسط معدل توظيف الموارد خلال السنوات لدى كل من المصارف التقليدية والإسلامية.

رابعاً: مؤشرات السوق

١. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

جدول رقم (١١)
مقارنة متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بين المصارف
التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	١,٠٣	٠,٧١
٢٠١٥	٠,٦٠	٠,٤١
٢٠١٦	٠,٤١	٠,٥١
٢٠١٧	١,٤٢	٣,٣٢
٢٠١٨	١,٦٦	٢,٧٢
المتوسط	١,٠٢	١,٥٣
الانحراف المعياري	٠,٥٣	١,٣٧
معامل الاختلاف	٠,٥٢	٠,٩٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الجدول رقم (١١) أعلاه نلاحظ أن متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لدى المصارف الإسلامية بلغت ١,٥٣ وهي أكبر من متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لدى المصارف التقليدية والتي بلغت ١,٠٢ وهذا يعكس ثقة أكبر نسبياً للمستثمرين بالمصارف الإسلامية، وتقييمهم الجيد لأسهم المصارف الإسلامية وتظهر تفاؤلهم بمستقبل هذه المصارف، وقدرتها على تحقيق عائد جيد لهم، وبالنظر إلى تطور النسبة عبر السنوات نلاحظ أن هذه النسبة شهدت تراجعاً خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وأصبحت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أقل من واحد لدى كلا النوعين من المصارف، مما يعكس حالة التشاؤم التي سيطرت على المستثمرين خلال تلك الفترة نتيجة الأوضاع التي تشهدها البلاد، إضافة إلى إجماع أغلب تلك المصارف عن إجراء توزيعات نقدية للمساهمين نتيجة السياسة المتحفظة التي اتبعتها خلال تلك الفترة إضافة إلى اضطرابها إلى تكوين مؤونات كبيرة لقاء الديون المتعثرة التي ازدادت بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، ولكن ما لبثت أن تحسنت هذه النسبة خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وذلك نتيجة تحسن الظروف الأمنية في البلاد خلال تلك الفترة، إضافة إلى بدء تعافي القطاع الاقتصادي كما تمكنت المصارف خلال تلك الفترة من استرداد نسبة كبيرة من الديون المتعثرة، مما انعكس في قدرة هذه المصارف على إجراء توزيعات أرباح للمساهمين خلال تلك الفترة نقداً أو على شكل توزيعات أسهم مجانية كان الهدف منها زيادة رأس المال لتلبية متطلبات القانون رقم (٣) لعام ٢٠١٠ وتعديلاته بخصوص رفع الحد الأدنى لرأس المال للمصارف التقليدية والإسلامية.

وبالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف نلاحظ أن المصارف التقليدية كانت أقل تباعداً عن الوسط الحسابي مما هو الحال عليه لدى المصارف الإسلامية، حيث بلغ الانحراف المعياري لدى المصارف

التقليدية ٠,٥٣ ومعامل الاختلاف ٠,٥٢ بينما بلغ الانحراف المعياري لدى المصارف الإسلامية ١,٣٧ ومعامل الاختلاف ٠,٩٠.

٢. العائد على القيمة السوقية للسهم:

جدول رقم (١٢)
مقارنة متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم بين المصارف التقليدية والإسلامية

السنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
٢٠١٤	٢٠,٥٧	٢٦,٢٠
٢٠١٥	٨٠,٦٣	٩٧,٥٤
٢٠١٦	١٠٨,٢٧	٧٧,١٣
٢٠١٧	(٩,٨١)	(٢,١٩)
٢٠١٨	١,٠٠	٣,٤٨
المتوسط	٤٠,١٣	٤٠,٤٣
الانحراف المعياري	٥١,٧٠	٤٤,٧٠
معامل الاختلاف	١,٢٩	١,١١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق

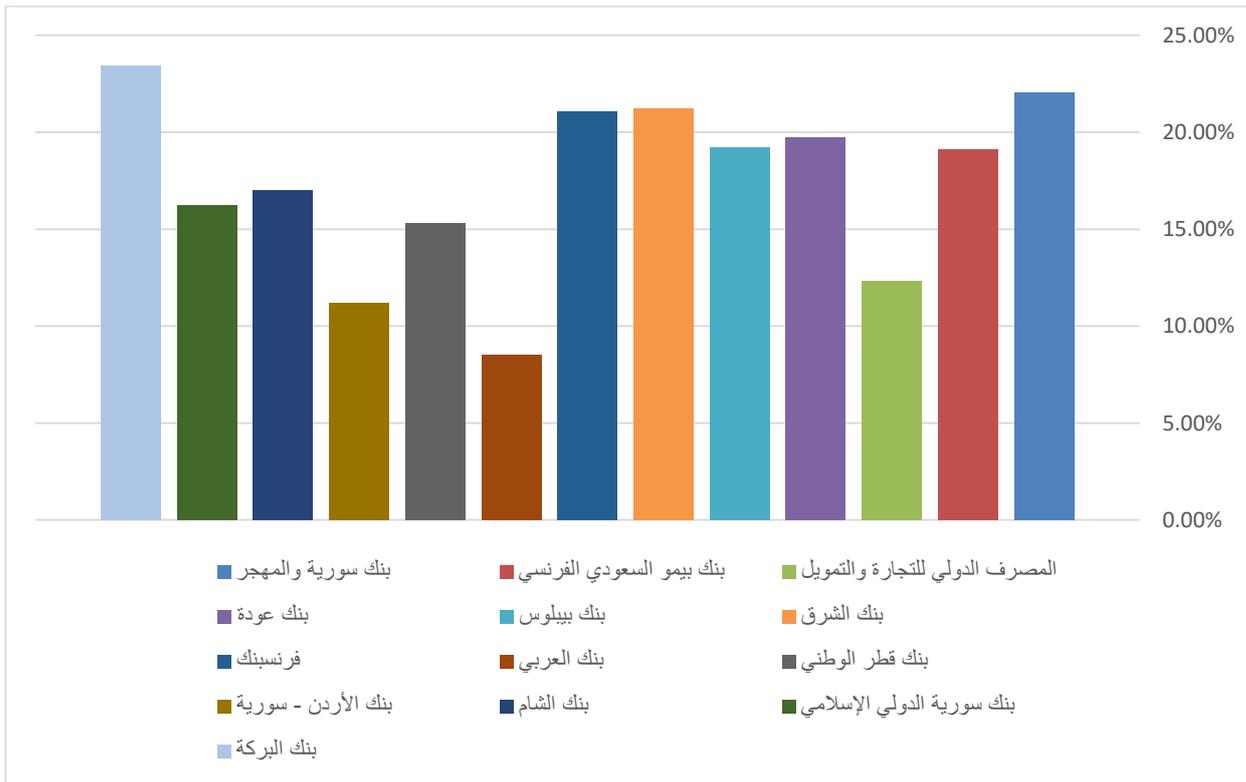
دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

من خلال الجدول رقم (١٢) نلاحظ أن كلا النوعين من المصارف حقق عائداً جيداً بالمتوسط خلال فترة الدراسة، مما يعكس قوة الأسهم العائدة للمصارف في سوق الأوراق المالية وجاذبيتها للمستثمرين، كما نلاحظ أن متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم لدى المصارف الإسلامية بلغ ٤٠,٤٣ وهو أعلى بقليل مما هو عليه لدى المصارف التقليدية، حيث بلغ ٤٠,١٣ أما بالنسبة للانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، فقد كانت القيم متقاربة إلى حد ما بين نوعي المصارف، حيث بلغ الانحراف المعياري لدى المصارف التقليدية ٥١,٧٠ ومعامل الاختلاف ١,٢٩ بينما بلغ الانحراف المعياري لدى المصارف الإسلامية ٤٠,٤٣ ومعامل الاختلاف ١,١١ ومن خلال التدقيق في بيانات الجدول رقم (١٢) أعلاه نلاحظ أن المصارف التقليدية والإسلامية قد حققت أعلى عائد على القيمة السوقية للسهم خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع العائد على السهم خلال تلك الفترة، والناتج بشكل رئيسي عن تحقيق المصارف بنوعيهما التقليدي والإسلامي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي نتيجة ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية خلال تلك الفترة، والذي ترافق مع انخفاض القيمة السوقية للأسهم نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة التي كانت سائدة في البلاد خلال تلك الفترة، مع العلم أن كلا النوعين من المصارف حقق نسبة منخفضة للعائد على القيمة السوقية للسهم خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وذلك بسبب انخفاض أرباح المصارف والذي كان سببه الرئيسي تحقيق المصارف لخسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي نتيجة تحسن سعر

صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، قابلها ارتفاع القيمة السوقية للسهم نتيجة تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية، وعودة المصارف لإجراء توزيعات أرباح للمساهمين مما زاد الطلب على الأسهم، وأدى إلى ارتفاع قيمتها السوقية. والشكل رقم (١٠) يوضح متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم لدى المصارف المشمولة بالدراسة.

الشكل رقم (١٠)

متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم للمصارف المشمولة بالدراسة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (WWW.DSE.SY).

المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي

يقوم هذا المبحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق قياس الفروق الإحصائية بين مؤشرات الأداء المالي حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وقد اعتمد الباحث جميع المشاهدات الممكنة في المجتمع، فأصبحت دراسة مسحية للمجتمع وبالتالي يمكننا تطبيق الإحصاء المعلمي بالرغم من انخفاض حجم المجتمع، وذلك بعد توفر شرط التوزيع الطبيعي للمؤشرات (متغيرات الدراسة)، فلذلك نقوم باختبار كولموغوروف - سميرونوف لاختبار فيما إذا كانت البيانات تأخذ شكل التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك من أجل تحديد نوعية الاختبارات فيما إذا كانت تخضع لاختبارات الإحصاء المعلمي أم لاختبارات الإحصاء اللامعلمي.

ويوضح الجدول التالي قيمة اختبار كولموغوروف-سميرونوف:

جدول رقم (١٣) اختبار كولموغروف- سميرنوف

	السيولة القانونية	السيولة السريعة	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	العائد على السهم	العائد على الودائع	نسبة القروض إلى الودائع	معدل توظيف الموارد	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	العائد على القيمة السوقية للسهم
N	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
Normal Mean	1.0012308	.6367385	.0396923	.1741538	.6027077	.1199308	.3177692	.7230692	1.1415769	.4020231
Parameters ^a . Std. Deviation	.60666770	.15180139	.02749086	.04539941	.23329648	.21575596	.15755829	.06429898	.45418429	.18548424
Most Absolute	.317	.109	.230	.184	.111	.448	.205	.205	.237	.115
Extreme Positive	.317	.103	.230	.100	.099	.448	.205	.130	.237	.115
Differences Negative	-.226-	-.109-	-.218-	-.184-	-.111-	-.324-	-.127-	-.205-	-.144-	-.093-
Test Statistic	.317	.109	.230	.184	.111	.448	.205	.205	.237	.115
Asymp. Sig. (2-tailed)	.001 ^c	.200 ^{c,d}	.058 ^c	.200 ^{c,d}	.200 ^{c,d}	.000 ^c	.139 ^c	.138 ^c	.044 ^c	.200 ^{c,d}

a. Test distribution is Normal.

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف باستخدام برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، لذلك يمكن القول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ظهر لدينا أن المتغيرات تأخذ شكل التوزيع الطبيعي فهذا يعني أن المشاهدات تتمركز حول خط التوزيع الطبيعي وهذا مؤشر على أن التباين لهذه المتغيرات هو متجانس وهذه إحدى طرق إثبات تجانس التباين عن طريق اختبارات التوزيع الطبيعي والتمثيل البياني لها، وبذلك يمكننا تطبيق اختبارات الإحصاء المعلمي والاختبار المناسب لهذه الفرضيات هو Independent Samples T-Test، وذلك لكل من المؤشرات:

- السيولة السريعة
- العائد على الموجودات
- العائد على حقوق الملكية
- العائد على السهم
- نسبة القروض إلى الودائع
- معدل توظيف الموارد
- العائد على القيمة السوقية للسهم

أما بالنسبة للمؤشرات:

- السيولة القانونية
- العائد على الودائع
- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم

نجد أن احتمال الدلالة sig أصغر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ لذلك يمكن القول بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك يمكننا تطبيق اختبارات الإحصاء اللامعلمي والاختبار المناسب لهذه الفرضيات هو mann-whitney U.

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات السيولة حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)

الفرضية الرئيسية الأولى الفرعية الأولى:

- فرضية العدم H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر السيولة القانونية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر السيولة القانونية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار **mann-whitney U** من اختبارات الإحصاء اللامعلمي الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (١٤) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ (الفرضية الأولى الفرعية الأولى)

المصرف نوع	N	Mean	Std. Deviation	Mean Rank
تقليدي القانونية السيولة	10	1.0640000	.66485821	7.60
إسلامي	3	.7920000	.36571027	5.00

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف باستخدام برنامج SPSS23

يعرض هذا الجدول كلاً من التكرار المطلق والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة المتوسط لكل من المجموعتين (التقليدي والإسلامي) حيث أن متوسط نسبة السيولة القانونية للمصارف التقليدية هو ١,٠٦٤ وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، وقد حصلت المصارف التقليدية على درجة أعلى من المصارف الإسلامية بسبب ارتفاع قيمة المتوسط لها، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط نسبة السيولة القانونية ٠,٧٩٢. وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة السيولة في المصارف التقليدية هو أعلى من متوسط نسبة السيولة في المصارف الإسلامية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (١٥) نتيجة اختبار Mann-Whitney U الفرضية الأولى الفرعية الأولى

	السيولة القانونية
Mann-Whitney U	9.000
Wilcoxon W	15.000
Z	-1.014-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.310

a. Grouping Variable: نوع المصرف

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig للاختبار هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ لذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر السيولة القانونية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف كبير بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من ناحية المحافظة على نسبة السيولة القانونية، بالرغم من أنها أفضل قليلاً في المصارف التقليدية.

● الفرضية الرئيسية الأولى الفرعية الثانية:

- فرضية العدم H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر السيولة السريعة حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).
- الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر السيولة السريعة حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (١٦) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الأولى الفرعية الثانية

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
السيولة	تقليدي	10	.6584700	.16798640	.05312196
السريعة	إسلامي	3	.5643000	.03228359	.01863894

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يعرض هذا الجدول كلاً من التكرار المطلق والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من المجموعتين (التقليدي والإسلامي)، حيث أن متوسط نسبة السيولة السريعة للمصارف التقليدية هو ٠,٦٥٨، وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد بلغ متوسط نسبة السيولة السريعة ٠,٥٦٤٣، وتدل قيمة الانحراف المعياري على عدم وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة السيولة السريعة في المصارف التقليدية هو أعلى من المصارف الإسلامية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (١٧) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الأولى الفرعية الثانية

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
السيولة السريعة	Equal variances assumed	4.302	.062	.938	11	.369	.09417000	.10043498	-.12688591-	.31522591
	Equal variances not assumed			1.673	10.628	.124	.09417000	.05629701	-.03027074-	.21861074

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لا اختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من ٠,٠٥، وبذلك نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر السيولة السريعة حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، ويمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من ناحية المحافظة على نسبة السيولة السريعة، وتدل قيم المتوسط على التقارب الكبير بالقيمة.

وبذلك يمكننا القول بأنه لا يوجد اختلاف في الأداء بين المصارف التقليدية والإسلامية من ناحية مؤشرات السيولة بالرغم من الأرجحية البسيطة للمصارف التقليدية في الاحتفاظ بهامش سيولة أكبر من المصارف الإسلامية.

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات الربحية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)

• الفرضية الرئيسية الثانية الفرعية الأولى:

- فرضية العدم H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الموجودات حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الموجودات حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١، ٢).

جدول رقم (١٨) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الأولى

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العائد على	تقليدي	10	.0435600	.03056128	.00966432
الموجودات	إسلامي	3	.0268000	.00272213	.00157162

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن متوسط نسبة العائد على الموجودات للمصارف التقليدية هو ٠,٠٤٣٥٦ أي ما يقارب ٤,٣% وهذه النسبة منخفضة عن نسبة الفائدة في السوق خلال فترة الدراسة التي تتراوح ما بين ٨% و ١١% وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد بلغ متوسط نسبة العائد على الموجودات ٠,٠٢٦٨ وتدل قيمة الانحراف المعياري على عدم وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن

القول بأن متوسط نسبة العائد على الموجودات في المصارف التقليدية هو أعلى من متوسط نسبة العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (١٩) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثانية الفرعية الأولى

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
العائد على الموجودات	2.113	.174	.920	11	.377	.01676000	.01821335	-.02332732-	.05684732
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed			1.712	9.453	.119	.01676000	.00979128	-.00522881-	.03874881

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لا اختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من ٠,٠٥ وبذلك نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الموجودات حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وتدل قيم المتوسط على التقارب بالقيمة.

● الفرضية الرئيسية الثانية الفرعية الثانية:

- فرضية العدم H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (٢٠) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ
الفرضية الثانية الفرعية الثانية

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العائد على حقوق الملكية	تقليدي	10	.1697500	.04799802	.01517831
	إسلامي	3	.1888333	.03974032	.02294409

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية هو ١٦,٩٧٥، أي ما يقارب ١٧% وهذه النسبة مرتفعة عن نسبة الفائدة في السوق خلال فترة الدراسة التي تتراوح ما بين ٨% و ١١% وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية ١٨,٨٨٣، أي ما يقارب ١٨,٩% وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية هو أعلى من متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٢١) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثانية الفرعية الثانية

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
على العائد الملكية حقوق	Equal variances assumed	.693	.423	-.622-	11	.547	-.01908333-	.03067954	-.08660855-	.04844188
	Equal variances not assumed			-.694-	3.965	.526	-.01908333-	.02751022	-.09573207-	.05756540

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لا اختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من ٠,٠٥ وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وتدل قيم المتوسط على التقارب بالقيمة.

• الفرضية الرئيسية الثانية الفرعية الثالثة:

- فرضية العدم H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على السهم حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

- الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على السهم حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (٢٢) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الثالثة

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العائد على السهم	تقليدي	10	.5832000	.22283863	.07046776
	إسلامي	3	.6677333	.30799595	.17782154

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن متوسط نسبة العائد على السهم للمصارف التقليدية هو ٠,٥٨٣٢ وهذه النسبة مرتفعة وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط نسبة العائد على السهم ٠,٦٦٧٧ وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة العائد على السهم في المصارف الإسلامية هو أعلى من متوسط نسبة العائد على السهم المصارف التقليدية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٢٣) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثانية الفرعية الثالثة

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
العائد على السهم	Equal variances assumed	.372	.555	-.534-	11	.604	-.08453333-	.15836546	-.43309336-	.26402670
	Equal variances not assumed			-.442-	2.663	.692	-.08453333-	.19127521	-.73926099-	.57019433

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لا اختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من ٠,٠٥ وبذلك نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على السهم حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وتدل قيم المتوسط على التقارب بالقيمة.

• الفرضية الرئيسية الثانية الفرعية الرابعة:

- فرضية العدم H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الودائع حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).
- الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الودائع حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار **mann-whitney U** من اختبارات الإحصاء اللامعلمي الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (٢٤) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثانية الفرعية الرابعة

المصرف نوع	N	Mean	Std. Deviation	Mean Rank
الودائع على العائد تقليدي	10	.1411600	.24450799	7.50
إسلامي	3	.0491667	.02259078	5.33

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يعرض هذا الجدول متوسط نسبة العائد على الودائع للمصارف التقليدية هو ٠,١٤١١٦ وهذه النسبة مقبولة نسبياً، وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت كبير، وقد حصلت المصارف التقليدية على درجة أعلى من المصارف الإسلامية بسبب ارتفاع قيمة المتوسط لها، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط نسبة العائد على الودائع ٠,٠٤٩١٦ وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة العائد على الودائع في المصارف التقليدية هو أعلى من متوسط نسبة العائد على الودائع المصارف الإسلامية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٢٥) نتيجة اختبار U mann-whitney

الفرضية الثانية الفرعية الرابعة

	العائد على الودائع
Mann-Whitney U	10.000
Wilcoxon W	16.000
Z	-.845-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.398

a. Grouping Variable: المصرف نوع

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig للاختبار هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ لذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الودائع حسب نوع المصرف

(تقليدي، إسلامي). وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف كبير بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من ناحية المحافظة على نسبة العائد على الودائع، بالرغم من أنها أفضل قليلاً في المصارف التقليدية.

ومن ذلك نستنتج بأنه لا يوجد فرق بالأداء من ناحية مؤشر الربحية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات النشاط حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)

• الفرضية الرئيسية الثالثة الفرعية الأولى:

- فرضية العدم H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر نسبة القروض إلى الودائع حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر نسبة القروض إلى الودائع حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١، ٢).

جدول رقم (٢٦) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثالثة الفرعية الأولى

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة القروض إلى الودائع	تقليدي	10	.3019900	.15474988	.04893621
	إسلامي	3	.3703667	.18918024	.10922326

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن متوسط نسبة القروض إلى الودائع للمصارف التقليدية هو ٠,٣٠١٩٩، أي ما يقارب ٣٠,٢% وهذه النسبة منخفضة نسبياً وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع ٠,٣٧٠٣٦، أي ما يقارب ٣٧,٠٤% وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة القروض إلى الودائع في المصارف الإسلامية هو أعلى من متوسط نسبة القروض إلى الودائع في المصارف التقليدية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٢٧) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثالثة الفرعية الأولى

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
نسبة القروض إلى الودائع	.026	.875	-.643-	11	.533	-.06837667-	.10634961	-.30245057-	.16569724
Equal variances assumed									
نسبة القروض إلى الودائع			-.571-	2.85	.610	-.06837667-	.11968489	-.46020438-	.32345105
Equal variances not assumed									

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لاختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من (٠,٠٥) وبذلك نقبل الفرضية العدم الفائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر القروض إلى الودائع حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتدل قيم المتوسط على التقارب بالقيمة.

● الفرضية الرئيسية الثالثة الفرعية الثانية:

- فرضية العدم H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر معدل توظيف الموارد حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

- الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر معدل توظيف الموارد حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (٢، ١).

جدول رقم (٢٨) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الثالثة الفرعية الثانية

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معدل توظيف الموارد	تقليدي	10	.7168000	.06904311	.02183335
	إسلامي	3	.7439667	.05003302	.02888658

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن متوسط معدل توظيف الموارد للمصارف التقليدية هو ٠,٧١٦٨، وهذه النسبة مقبولة نسبياً وتدل قيمة الانحراف المعياري على عدم وجود تشتت، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط معدل توظيف الموارد ٠,٧٤٣٩، وتدل قيمة الانحراف المعياري على عدم وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط معدل توظيف الموارد في المصارف الإسلامية هو أعلى من متوسط معدل توظيف الموارد المصارف التقليدية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٢٩) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الثالثة الفرعية الثانية

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
توظيف معدل الموارد	1.335	.272	-.625-	11	.545	-.02716667-	.04344342	-.12278499-	.06845166
Equal variances assumed									
Equal variances not assumed			-.750-	4.6	.490	-.02716667-	.03620952	-.12270697-	.06837364

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لا اختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من (٠,٠٥) وبذلك نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر توظيف الموارد حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتدل قيم المتوسط على التقارب بالقيمة.

ومن ذلك نستنتج أنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من ناحية مؤشرات النشاط، بالرغم من أن مؤشرات النشاط في المصارف الإسلامية كانت أعلى من المصارف التقليدية.

رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات السوق حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)

• الفرضية الرئيسية الرابعة الفرعية الأولى:

- فرضية العدم H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).
- الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار **mann-whitney U** من اختبارات الإحصاء اللامعلمي الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (٣٠) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الرابعة الفرعية الأولى

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Mean Rank
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	تقليدي	10	1.0239200	.26288212	6.20
	إسلامي	3	1.5337667	.79169672	9.67

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

يعرض هذا الجدول متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للمصارف التقليدية والبالغ ١,٠٢٣٩٢، وهذه النسبة جيدة وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، وقد حصلت المصارف التقليدية على درجة أقل من المصارف الإسلامية بسبب انخفاض قيمة المتوسط لها، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ١,٥٣٣٧ وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت كبير، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في المصارف الإسلامية هو أعلى من متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في المصارف التقليدية. ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٣١) نتيجة اختبار **mann-whitney U** الفرضية الرابعة الفرعية الأولى

	العائد على الودائع
Mann-Whitney U	7.000
Wilcoxon W	62.000
Z	-1.352
Asymp. Sig. (2-tailed)	.176

a. Grouping Variable: نوع المصرف

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig للاختبار هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ لذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي). وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف كبير بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من ناحية نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، بالرغم من أنها أفضل قليلاً في المصارف التقليدية.

• **الفرضية الرئيسية الرابعة الفرعية الثانية:**

- فرضية العدم H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على القيمة السوقية للسهم حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).
- الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على القيمة السوقية للسهم حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي).

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطي مجتمعين مثل (تقليدي، إسلامي)، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول رقم (٣٢) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ الفرضية الرابعة الفرعية الثانية

	نوع المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العائد على القيمة السوقية للسهم	تقليدي	10	.4013300	.20718314	.06551706
	إسلامي	3	.4043333	.11512677	.06646847

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

نلاحظ أن متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم للمصارف التقليدية هو ٠,٤٠١٣٣ وهذه النسبة مقبولة نسبياً وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ يبلغ متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم ٠,٤٠٤٣٣ وتدل قيمة الانحراف المعياري على وجود تشتت، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بأن متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم في المصارف الإسلامية هو أعلى بقليل من متوسط العائد على القيمة السوقية للسهم في المصارف التقليدية.

ولمعرفة فيما إذا كان هذا الفرق بين متوسط النسبة في المصارف التقليدية ومتوسط النسبة في المصارف الإسلامية هو فرق معنوي سنقوم بالاختبار الآتي:

جدول رقم (٣٣) نتيجة اختبار Independent Samples Test. الفرضية الرابعة الفرعية الثانية

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
العائد على القيمة السوقية للسهم Equal variances assumed	.787	.394	-.024-	11	.982	-.00300333-	.12752678	-.28368789-	.27768122
Equal variances not assumed			-.032-	6.4	.975	-.00300333-	.09333029	-.22775255-	.22174588

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS23

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لاختبار فيشر هو أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، لذلك نقبل فرضية العدم التي تقول يوجد تجانس في تباين المجتمعين.

أما بالنسبة لاختبار T نلاحظ أن قيمة sig أكبر من (٠,٠٥) وبذلك نقبل الفرضية العدم الفائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على القيمة السوقية للسهم حسب نوع المصرف (تقليدي، إسلامي)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتدل قيم المتوسط على التقارب الكبير بالقيمة.

ومن ذلك نستنتج أنه لا يوجد اختلاف بين أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من ناحية مؤشرات السوق.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة العملية لمؤشرات الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية يمكن أن نستنتج ما يلي:

١. لا توجد أية فروقات معنوية بين مؤشرات الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية التي تم اختيارها في هذا البحث وهي أربعة مؤشرات رئيسية متعلقة بالسيولة والربحية والنشاط والسوق، وهذا يمكن أن يعود إلى عدة أسباب من أهمها أن سياسات وإجراءات المصرف المركزي وقوانينه التي تحكم عمل المصارف الخاصة تتشابه إلى حد كبير بين نوعي المصارف، مما يجعل هذه المصارف تعمل في بيئة

متشابهة من حيث القدرة على توظيف الأموال التي لديها، ومنح التسهيلات ونسب الاحتفاظ بالسيولة ... إلخ بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، والتي أدت إلى جمود في الحركة الاقتصادية لفترة طويلة لم تشجع المصارف على اتخاذ خطوات جريئة باتجاه تعزيز نشاطها، وتقديم منتجات مصرفية جديدة للعملاء، واكتفت أغلب المصارف بالحفاظ على عملائها الأساسيين الذين يضمنون لهذه المصارف دخل مقبول يزيد نسبياً عن المصاريف التي تتكبدها هذه المصارف، وكان بالنسبة لها بديل أفضل من المخاطرة في قبول عملاء جدد في ظروف غير مستقرة، كما ان اضطراب سعر الصرف كان له دور كبير في السياسة المتحفظة التي انتهجتها أغلب المصارف في الفترة الماضية.

٢. تحفظ المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية بنسبة سيولة قانونية كبيرة تفوق متطلبات المصرف المركزي، والتي حددت نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها بكافة العملات بنسبة ٣٠% كما أشرنا في معرض بحثنا حيث بلغ متوسط السيولة القانونية المحتفظ بها لدى المصارف التقليدية حوالي ١٠٦% ولدى المصارف الإسلامية ٧٩% وهذه النسب المرتفعة وإن كانت تشكل عامل أمان لهذه المصارف من حيث قدرتها على سداد التزاماتها دون الحاجة إلى تكبد أية خسائر نتيجة الاضطراب إلى تسهيل بعض الأصول لتلبية متطلبات السحب النقدي، إلا أنها من جانب آخر دليل على وجود أموال معطلة يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل من خلال توجيهها في جوانب استثمار متعددة تعزز الربحية لدى هذه المصارف من جهة وتنعش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

٣. أثرت تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية بشكل كبير على ربحية كل من المصارف الإسلامية والتقليدية، مما جعل نسب الربحية تتفاوت صعوداً وهبوطاً تبعاً لتقلبات أسعار الصرف، والتي مردها عدم استقرار الوضع الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وإن كنا شهدنا في العام الأخير (عام ٢٠١٨) انعدام أثر هذه التقلبات نتيجة استقرار سعر الصرف مقارنة بنهاية عام ٢٠١٧.

٤. كانت قيم مؤشرات النشاط للمصارف الإسلامية والتقليدية متدنية، وإن كانت المصارف الإسلامية تتفوق بفارق ضئيل نسبياً، وهذا يعكس وجود أموال معطلة لم تنجح المصارف باستغلالها، وهذا يتوافق مع ما تم ذكره حول السيولة والربحية.

٥. أظهرت دراسة مؤشرات السوق نسب جيدة لدى كلا النوعين من المصارف، وهذا يعكس ثقة المساهمين بأسهم القطاع المصرفي الخاص في سوق الأوراق المالية، ورضاهم عن السياسات التي اتبعتها المصارف خلال سنوات الدراسة، كما يظهر تطور نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في السنتين الأخيرتين (٢٠١٧-٢٠١٨) زيادة الطلب على أسهم هذه المصارف، نتيجة عودة المصارف إلى إجراء توزيعات أرباح سواء نقدية أو على شكل توزيعات أسهم مجانية تزيد من حصة المساهمين في رأس المال خلال السنتين الأخيرتين.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة وجود مؤشرات قياسية عن الصناعة المصرفية التقليدية والإسلامية تكون أساساً مرجعياً لتقييم أداء هذه المصارف.
٢. ضرورة وجود تشريعات خاصة للعمل المصرفي الإسلامي تتناسب مع طبيعة عمل هذه المصارف.
٣. ضرورة قيام المصارف التقليدية والإسلامية بالتركيز على إيجاد نوع من التوازن بين السيولة والربحية، وعدم ترك أرصدة نقدية عاطلة تزيد عن المتطلبات الفعلية لتغطية مخاطر السيولة في المصارف، والعمل على الاستفادة منها من خلال استثمارها للحصول على أرباح إضافية ترفع من نسب الربحية لدى هذه المصارف.
٤. على المصارف التقليدية والإسلامية التوسع بالإقراض ومنح التسهيلات خلال الفترة المقبلة، وتفعيل أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة، وخاصة أن البلاد بدأت تدخل مرحلة التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية، وبالتالي السوق تستوعب مثل هذا التوسع، وهذا يتطلب من المصرف المركزي إيجاد البيئة التشريعية الملائمة لمثل هذا التوجه لتشجيع المصارف على الانخراط في عملية إعادة الإعمار.
٥. ضرورة الإسراع بإطلاق مؤسسة ضمان مخاطر القروض، والتي تساعد على تشجيع المصارف على زيادة معدلات توظيفها وتشجيعها على رفع معدلات منح التسهيلات، كونها تشكل عاملاً أساسياً في التخفيف من مخاطر التسهيلات الائتمانية.
٦. ضرورة قيام المصرف المركزي بالعمل على المحافظة على استقرار سعر الصرف، وتعزيز الثقة بالعملة المحلية، كونه من العوامل المهمة التي تؤثر على القطاع المصرفي، كما أنه يدفع المستثمرين باتجاه الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مما يعزز نشاط هذه الأسواق، وبالتالي يمكن للمصارف التقليدية والإسلامية طرح أسهم للاكتتاب بغرض الوصول إلى الحد الأدنى من رأس المال الذي فرضه القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تعزيز حقوق الملكية في المصارف.

ثالثاً: الدراسات المقترحة

١. دراسة مقارنة بين الأداء المالي للمصارف العامة والخاصة في سورية.
٢. دراسة الفروق بين المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية من حيث قدرتها على إدارة المخاطر المصرفية.
٣. دراسة أثر الانتقال إلى تطبيق معيار بازل ٣ على كل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو محييد، موسى عمر مبارك. (٢٠٠٨) " مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2". بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، ص.ص. ٨٦-٨٨.

أحمد، عبد الوهاب يوسف. (٢٠٠٨) " التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

أحمد، محمود جلال. والكسار، طلال (٢٠٠٩) " استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، ص.٧.

أخرس، نعيم. (٢٠١٢) " تقييم أداء المصارف السورية في إدارة السيولة والربحية ". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق.

أل منشد، وحيدة جبر. والصفار، عدنان عودة صالح. (٢٠١٥) " فائض السيولة في المصارف التجاري وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الدناير، العدد السابع، ص.١٩.

أوبان، عبد الله. (١٩٩٨) " القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

بشناق، زاهر صبحي. (٢٠١١) " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام المؤشرات المالية". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

بن بوزيد، سليمان. (٢٠١٧) " استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي". بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

بورقية، شوقي. (٢٠١٣) " التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن.

التميمي، إياد فاضل. وقدمي، ثائر عدنان. (٢٠٠٢) " تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1998 – 2002) ". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص. ٢٥ .

جلدة، سامر. (٢٠٠٩) " البنوك التجارية والتسويق المصرفي". دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

الحاج، حسين. (٢٠٠٥) " أدوات المصرف الإسلامي"، مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٤٨، ص. ٢.

الحسني، صادق. (١٩٩٨) " التحليل المالي والمحاسبي". دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.

حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٠) " التقاري المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل". الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر.

داود، محمد بدر. والعلي، أحمد (٢٠١٧) " أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٩، العدد ٢٣، ص. ١٤٢.

الراوي، علي عبد محمد سعيد. وعبد الله، حيان ياسين. (٢٠١٨) " بعض معايير تقييم الاداء المالي في النظم المصرفية"، مجلة الدنانير، العدد الثاني عشر، ص.ص. ٦٦-٩٦.

السخري، كريمة. (٢٠١٧) " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (٢٠١٩) " التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية عن فترة البحث"، دمشق، سورية.

سويلم، محمد. (١٩٩٨) " إدارة المصارف التقليدية والإسلامية (مدخل مقارنة)", جامعة المنصورة، مصر.

شاهين، علي عبدالله. (٢٠١٤) " محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية". كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

الشماع، خليل. وعبد الله، خالد أمين. (١٩٩٠) " التحليل المالي للمصارف". اتحاد المصارف العربية، الأردن.

شيخ السوق، ريماء حيدر. (٢٠١٧) " أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية".
بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماه، ص.١٧.

الشيخ علي، مفيد خالد. (٢٠١٨) " استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٢، ص.٥٢٨-٥٠٦.

الشيخ، فهمي مصطفى. (٢٠٠٨) " التحليل المالي". الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.

عاشور، يوسف حسين. (٢٠٠٣) " آفاق النظام المصرفي الفلسطيني"، مطبعة الرنتيسي، فلسطين.

كراجه، عبد الحليم. و ربابعة، علي. ومطر، موسى. ويوسف، توفيق عبد الرحيم. (٢٠٠٦) " الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن.

عبد الرحمن، تانيا قادر. والسبعوي، مشتاق محمود. (٢٠١١) " تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، ص.١٥٥-١٥٩.

عبدو، عيشوش. (٢٠٠٩) " الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص.١٦-١٧.

عبد الغني، دادن. (٢٠١٥) " قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد الرابع، ص.٤١.

العصار، رشاد الحلبي. (٢٠٠٠) " النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

الغصين، راغب. ونشواتي، محمد عمار. (٢٠١٤) " تقويم الأداء للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج (CAMEL)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٣٦، العدد ١، ص.٣٤١-٣٦٤.

الفتلي، قيصر علي عبيد. (٢٠١٤) " استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٢، ص.٢٠٨.

القصاص، خليل محمد. (٢٠١٠) " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية". اتحاد المصارف العربية، الأردن.

فهد، نصر حمود. (٢٠٠٩) " أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

الكرخي، مجيد جعفر. (٢٠١٠) " تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية" ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. (٢٠٠٤) " الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية". كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الأولى، جدة، السعودية.

كنعان، علي. (٢٠١١) " النقود والصيرفة والسياسة النقدية". كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

لايقة، رولا كاسر. (٢٠٠٧) " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار ". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ص.٥٠.

محمد، منير شاكر. واسماعيل، إسماعيل. و نور، عبد الناصر. (٢٠٠٨) " التحليل المالي مدخل صناعة القرار". دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.

مطر، محمد. (٢٠٠٣) " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية". دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

المومني، منذر طلال. والسروجي، عنان فتحي. (٢٠٠٧) " مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد ٢، ص.١١٥-١٥٠.

الناصر، بانه وليد. (٢٠١٢) " تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL ". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص.٥٠-٥٠.

المراجع الأجنبية:

Ansari, S. and Rehman, A. (2011) "Financial Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan ", **8th International Conference on Islamic Economics and Finance**, Qatar: Center for Islamic Economics and Finance, Qatar Faculty of Islamic Studies , p.p.1-17.

- Ehrhardt, M.C. and Brigham, E.F (2011) " Financial Management Theory and Practice", **13th Edition, South-Western Cengage Learning, Mason, USA, P.102.**
- Fayed, M. E. (2013) " Comparative Performance Study of Conventional and Islamic Banking in Egypt ", **Journal of Applied Finance & Banking**, Vol.3, No. 2, p.p.1- 14.
- Hazzi, O. A, and ALKilani, M. I. (2013) " The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks ", **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, Issue, No.57, p.p.133-143.
- Ika, S.R., and Abdullah, N. (2011) " A comparative study of financial performance of Islamic banks and Conventional banks in Indonesia ", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2, No. 15, p.p.199-206.
- Jaffar, M., and Manarvi, I. (2011) " Performance comparison of Islamic and Conventional banks in Pakistan ", **Global Journal of Management And Business Research**, Vol. 11, Issue. 1, p.p.60-66.
- Pervez, A (2011) " Principles of Islamic Interest Free Banking in Pakistan", **Master Thesis for Business Administration**, Malardalen University Of Sweden.
- Rosly, A.R., and Abo Bakar, M.A. (2015) " Performance Of Islamic And Mainstream Banks In Malaysia", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2, No. 15 p.1257.
- Usman, A. and kashif khan, M. (2012) "Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan ", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3, No. 7, p.p.253-257.
- Wasiuzzaman, S. and Gunasegavan, U. N. (2013) " Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks ", **Humanomics**, Vol. 29, No .1, p.p.43-60.

المواقع الالكترونية:

Damascus Securities Exchange. (2019), www.dse.gov.sy. Access date 28/06/2019.

Central bank of Syria. (2019), www.cb.gov.sy. Access date 03/07/2019.

Syrian Commission on Financial Markets & Securities. (2019), www.scfms.sy. Access date 06/07/2019.

ملحق رقم (١)
نسبة السيولة القانونية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
109%	111%	107%	101%	95%	بنك سورية والمهجر
92%	92%	92%	80%	82%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
102%	106%	104%	86%	75%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
106%	109%	108%	88%	64%	بنك عودة
89%	100%	104%	70%	61%	بنك بيبيلوس
63%	78%	80%	62%	63%	بنك الشرق
78%	91%	93%	89%	80%	فرنسبنك
90%	89%	84%	70%	63%	بنك العربي
218%	275%	367%	320%	285%	بنك قطر الوطني
82%	75%	73%	60%	59%	بنك الأردن - سورية
63%	66%	58%	62%	61%	بنك الشام الإسلامي
49%	54%	55%	58%	56%	بنك سورية الدولي الإسلامي
124%	109%	122%	128%	123%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٢)
نسبة السيولة السريعة للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
75%	80%	66%	80%	78%	بنك سورية والمهجر
46%	48%	41%	46%	52%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
70%	95%	99%	71%	72%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
75%	73%	116%	90%	69%	بنك عودة
76%	102%	85%	78%	72%	بنك بيبيلوس
39%	55%	53%	46%	61%	بنك الشرق
49%	89%	67%	54%	73%	فرنسبنك
44%	45%	29%	22%	36%	بنك العربي
56%	62%	89%	72%	81%	بنك قطر الوطني
75%	65%	71%	52%	52%	بنك الأردن - سورية
44%	26%	74%	42%	88%	بنك الشام الإسلامي
46%	61%	56%	52%	58%	بنك سورية الدولي الإسلامي
79%	73%	55%	27%	67%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٣)
معدل العائد على الموجودات للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
1.50%	-0.02%	4.28%	4.53%	1.88%	بنك سورية والمهجر
1.34%	-0.52%	4.53%	4.08%	1.73%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
1.23%	2.16%	5.72%	0.00%	0.01%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
0.95%	-2.93%	11.15%	7.43%	4.60%	بنك عودة
1.30%	2.23%	9.80%	9.08%	2.84%	بنك بيبيلوس
1.15%	-4.42%	16.90%	12.68%	5.12%	بنك الشرق
0.22%	-4.21%	9.94%	7.34%	3.49%	فرنسبنك
-2.19%	-7.41%	11.15%	9.58%	-0.19%	بنك العربي
0.77%	-12.30%	26.35%	28.31%	17.17%	بنك قطر الوطني
-0.48%	-8.15%	17.37%	11.94%	-1.23%	بنك الأردن - سورية
0.74%	-1.77%	4.83%	5.58%	3.02%	بنك الشام الإسلامي
0.88%	-0.08%	6.37%	4.63%	1.05%	بنك سورية الدولي الإسلامي
1.44%	0.58%	4.98%	4.93%	3.00%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٤)
معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
8.29%	-3.54%	35.35%	44.85%	25.23%	بنك سورية والمهجر
9.20%	-7.57%	36.39%	37.01%	20.54%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
7.63%	13.25%	40.35%	0.24%	0.06%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
4.49%	13.43%	41.20%	37.40%	29.12%	بنك عودة
0.56%	4.32%	32.32%	45.12%	13.74%	بنك بيبيلوس
4.04%	17.45%	40.13%	50.06%	29.48%	بنك الشرق
1.07%	22.09%	44.50%	48.21%	33.63%	فرنسبنك
-3.74%	35.28%	39.77%	43.12%	-1.22%	بنك العربي
0.83%	17.29%	33.38%	36.21%	23.48%	بنك قطر الوطني
-4.16%	34.72%	48.39%	55.71%	-9.36%	بنك الأردن - سورية
3.45%	10.87%	35.21%	35.79%	21.37%	بنك الشام الإسلامي
8.59%	-6.91%	43.19%	38.44%	-2.25%	بنك سورية الدولي الإسلامي
13.62%	1.00%	37.66%	40.98%	24.01%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٥)
معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
32.22%	-12.68%	195.03%	159.95%	49.54%	بنك سورية والمهجر
43.15%	-31.95%	206.16%	133.01%	46.31%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
25.91%	41.52%	109.73%	0.39%	0.09%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
20.01%	-57.14%	198.84%	106.16%	51.74%	بنك عودة
20.18%	15.76%	112.90%	106.68%	17.98%	بنك بيبيلوس
18.44%	-77.22%	229.36%	171.99%	51.05%	بنك الشرق
4.34%	-89.24%	253.42%	148.06%	54.91%	فرنسبنك
-44.23%	-104.44%	159.29%	104.01%	-1.68%	بنك العربي
3.94%	-81.69%	185.52%	134.11%	55.48%	بنك قطر الوطني
-9.56%	-83.08%	155.97%	92.69%	-6.90%	بنك الأردن - سورية
16.35%	-48.64%	170.10%	109.73%	42.07%	بنك الشام الإسلامي
17.25%	-12.69%	135.99%	68.78%	-2.48%	بنك سورية الدولي الإسلامي
86.99%	5.59%	214.44%	147.26%	50.89%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٦)
معدل العائد على الودائع للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
1.76%	-0.71%	7.03%	7.48%	2.79%	بنك سورية والمهجر
1.10%	-1.02%	5.44%	4.70%	1.92%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
1.18%	2.42%	6.93%	0.03%	0.01%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
1.71%	-5.71%	21.88%	13.21%	5.88%	بنك عودة
0.23%	2.26%	18.31%	20.06%	2.57%	بنك بيبيلوس
1.03%	-7.58%	33.17%	18.67%	6.48%	بنك الشرق
0.33%	-8.95%	24.28%	18.98%	10.19%	فرنسبنك
-0.92%	-10.70%	17.54%	13.37%	-0.25%	بنك العربي
2.42%	-61.49%	187.30%	193.22%	94.02%	بنك قطر الوطني
-1.32%	-14.74%	42.88%	28.11%	-1.76%	بنك الأردن - سورية
0.88%	-4.12%	18.49%	10.53%	10.44%	بنك الشام الإسلامي
0.83%	-0.88%	8.38%	5.68%	-0.32%	بنك سورية الدولي الإسلامي
2.39%	0.21%	8.71%	7.58%	4.92%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٧)
نسبة القروض إلى الودائع للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة
بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
8.50%	3.72%	3.74%	6.85%	9.73%	بنك سورية والمهجر
30.15%	20.97%	18.23%	25.77%	22.63%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
19.30%	18.59%	17.28%	21.32%	30.65%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
16.42%	17.20%	21.74%	29.19%	35.40%	بنك عودة
42.68%	34.92%	32.64%	50.77%	28.89%	بنك بيبيلوس
47.23%	39.13%	48.69%	42.54%	25.71%	بنك الشرق
38.83%	40.50%	41.40%	46.36%	49.80%	فرنسبنك
14.10%	16.75%	25.58%	30.95%	37.56%	بنك العربي
26.36%	16.70%	18.70%	12.79%	19.24%	بنك قطر الوطني
38.49%	56.44%	97.17%	74.11%	37.47%	بنك الأردن - سورية
51.57%	62.63%	66.21%	69.81%	34.71%	بنك الشام الإسلامي
43.13%	25.49%	24.17%	44.23%	36.77%	بنك سورية الدولي الإسلامي
20.89%	24.23%	16.87%	22.45%	12.38%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٨)

معدل توظيف الموارد للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
66.42%	77.30%	86.88%	85.98%	80.19%	بنك سورية والمهجر
61.15%	66.79%	79.21%	73.68%	62.06%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
63.06%	72.65%	93.44%	89.74%	78.32%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
55.27%	59.88%	72.05%	75.98%	57.24%	بنك عودة
67.71%	64.80%	78.85%	81.09%	55.73%	بنك بيبيلوس
58.79%	61.19%	67.27%	73.51%	55.44%	بنك الشرق
67.57%	74.19%	82.94%	80.22%	77.67%	فرنسبنك
66.23%	68.12%	79.65%	75.45%	73.91%	بنك العربي
76.57%	77.43%	85.50%	83.63%	77.34%	بنك قطر الوطني
53.95%	63.92%	70.94%	70.35%	56.77%	بنك الأردن - سورية
62.60%	71.81%	87.66%	81.45%	82.52%	بنك الشام الإسلامي
55.42%	63.82%	74.93%	77.82%	71.12%	بنك سورية الدولي الإسلامي
74.50%	77.69%	81.69%	73.83%	79.07%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (٩)
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية
في سورية المشمولة بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
267.62%	145.66%	48.63%	66.57%	116.24%	بنك سورية والمهجر
213.92%	121.56%	60.18%	92.74%	156.89%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
174.04%	257.83%	58.82%	87.65%	102.47%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
173.54%	132.16%	44.31%	71.75%	129.78%	بنك عودة
103.90%	94.52%	38.97%	52.12%	95.42%	بنك بيبيلوس
201.53%	90.76%	27.97%	39.24%	75.14%	بنك الشرق
95.06%	128.04%	21.76%	31.27%	60.76%	فرنسبنك
155.56%	147.10%	44.25%	74.49%	132.85%	بنك العربي
88.08%	128.69%	33.99%	27.57%	50.85%	بنك قطر الوطني
186.32%	175.83%	30.25%	59.04%	105.88%	بنك الأردن - سورية
142.49%	172.13%	39.34%	30.29%	52.79%	بنك الشام الإسلامي
450.75%	535.61%	63.81%	54.75%	100.92%	بنك سورية الدولي الإسلامي
222.38%	286.83%	50.61%	39.06%	58.88%	بنك البركة الإسلامي

ملحق رقم (١٠)
معدل العائد على القيمة السوقية للسهم لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية المشمولة بالدراسة

2018	2017	2016	2015	2014	المصرف
3.12%	-1.64%	73.32%	68.06%	21.63%	بنك سورية والمهجر
4.32%	-5.25%	60.64%	40.06%	13.12%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
4.39%	5.14%	68.58%	0.27%	0.05%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2.59%	-10.15%	92.92%	46.97%	22.40%	بنك عودة
5.05%	4.57%	83.01%	86.73%	14.38%	بنك بيبيلوس
2.00%	-17.47%	143.35%	127.40%	39.27%	بنك الشرق
1.13%	-17.29%	228.31%	154.23%	57.20%	فرنسبنك
-11.28%	-22.90%	89.99%	56.53%	-0.92%	بنك العربي
0.94%	-13.39%	98.16%	131.48%	46.23%	بنك قطر الوطني
-2.19%	-19.69%	144.42%	94.58%	-7.67%	بنك الأردن - سورية
2.43%	-6.01%	89.53%	117.99%	40.45%	بنك الشام الإسلامي
1.90%	-0.90%	67.66%	70.18%	-2.25%	بنك سورية الدولي الإسلامي
6.12%	0.35%	74.20%	104.44%	40.39%	بنك البركة الإسلامي

Abstract:

This study aimed to compare the financial performance of Conventional and Islamic private banks in Syria through the use of four main financial indicators: liquidity, profitability, activity and market. This study was conducted on Conventional and Islamic private banks operating in Syria. For the period from 2014 to 2018, ten Conventional banks and three Islamic banks were the number of banks that had been covered by this study.

The analytical descriptive method was used by calculating the mean, standard deviation and coefficient of variation. The statistical method was used by using a series of tests based on the SPSS.

The study found that there are no differences in the four financial performance indicators for each of the private, traditional and Islamic banks in Syria. The study also found that the liquidity ratios of both types of banks are high and the profitability ratios were fluctuating due to their impact on exchange rate fluctuations during the study years.

The study also showed low levels of activity in both types of banks, while the market indicators showed good rates of confidence of investors in the private banking sector and their optimism in the ability of banks in achieving better results in the future.

The study also concluded with a group of significant recommendations, these can be summarized as follows: the need for standard indicators to evaluate the performance of the Conventional and Islamic banking sector. In addition, the conventional and Islamic banks should find a balance between liquidity and profitability, and finding new investment methods to meet the requirements of the reconstruction phase. The central bank should play its active role in maintaining exchange rate stability.

Keywords: Conventional banks, Islamic banks, Liquidity, Profitability